محمد شعير

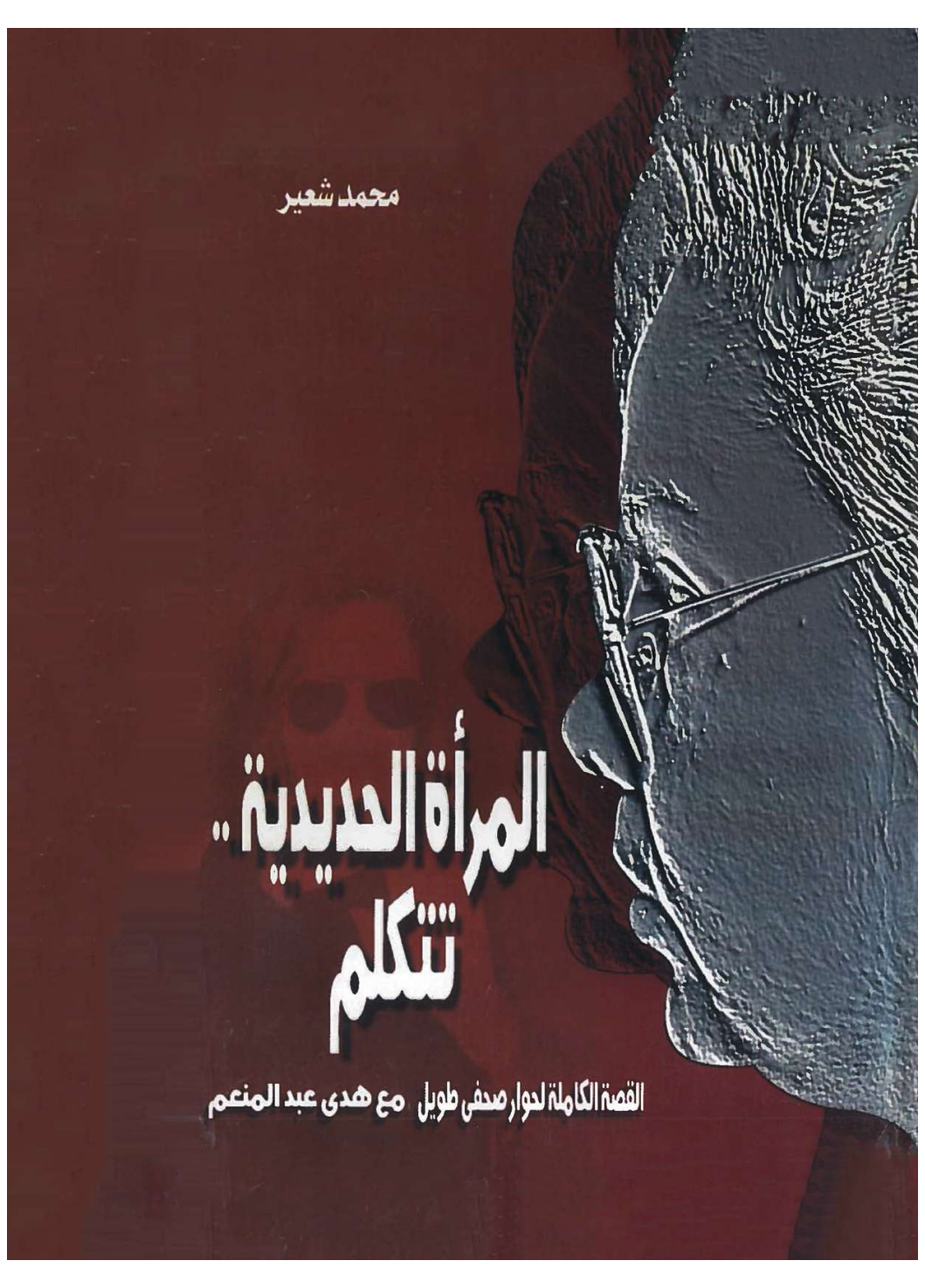

المرأة الحديدية.. تتكلم

القصة الكاملة لحوار صحفي طويل مع هدى عبد المنعم

محمد شعير

امرأة الحديدية.. تتكلم

القصة الكاملة لحوار طويل مع هدى عبد المنعم

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

■ إلى روح أبى .....
صديقى الذى وثق بى فوثقت فى نفسى
وله أقول ..
منذ رحيلك .. لم يجف دمع القلب يوماً

.....

■ إلى كل من غدر بى ...
ولهم أقول ..
شكراً .. فمن رحم الألم يولد النجاح

.....

■ إلى الغرباء فى هذا الوطن ...
وإليهم أتوجه ..
يوماً ما سنلتقى !

الغـــلاف

علاء نصار

مقدمـــة

لك أنتَ وحدك يا سيدى . . أكتبُ

لك أيها القارىء . . الرجل البسيط . . العادى . . الذى هو . . أنت وأنا . . ونحن جميعاً . . فيما عدا المتحذلقين منا . . المتشدقين بغريب الكلمات . . وأجْوَف العبارات . . الذين لا يرضون بديلاً عن سكنى الأبراج العاجية . . . ففيها يمضغون الوهم . . وبأيديهم . . يقبضون على الريح!

لك أنت وحدك يا سيدى . . أكتبُ

لك يا من تقرأ بدافع الفضول أولاً والبحث عن المتعة والمعلومة . . أما الوصول إلى الفائدة والمغزى وتعديل الأفكار والسلوك . . فإنه ليس من إختصاصك . . نعم . . هو بالفعل كذلك يا سيدى . . إنه من اختصاص من يكتبون . . ومن صميم عملهم أن يفيدوك دون أن تدرى . . أن يمدوا أيديهم إليكَ دون تعال . . ومن مسئوليتهم أن يدسوا لك الفائدة وسط المتعة . . فإذا لم تصلْك الفَائدة . . فالعيب بلا شك فيهم . . لا فيك . . إنه عملهم!

لكَ أنت وحدك . . أقدم هذه القصة لتجربة صحفية متواضعة جمعتنى بسيدة الأعمال الهاربة هدى عبد المنعم، والتى مازالت حتى الآن تمثل لغزاً كبيراً . . حاولتُ الاقتراب من فك طلاسمه . . متطلعاً إلى فهم ما حدث

. . وما يحدث . . حاولتُ الكشف عن ذلك الخيط الرفيع الذى يمتد رابطاً بين رأس المال والسياسة والقضاء والصحافة . . إنه خيط تنتظم فيه حلقاتٌ تبدو متباعدة . . إلا أنها تتقارب فى الحقيقة مكونةً عُقداً واحداً . . هو عُقد الصفوة . . ولا أدرى فى أى شىء هم كذلك .

حاولتُ الإقتراب . . ولكن . . صدر حكم محكمة أمن الدولة العليا فى شهر أغسطس ٢٠٠٠ بمعاقبة هدى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . . وعندئذ . . ضاعع من بين أصابعى الخيط . . وانفرط العقد!

وإذا كانت هذه التجربة قد أفادتنى كثيراً . . وعلمتنى جديداً . . فإننى أرجو أن تكون كذلك بالنسبة لإخوتى دارسى الإعلام والصحافة . . لعلنا نصل جميعاً إلى صيغة مثلى لصحافة واعية بأزمة مجتمعها . . لا تتعالى عليه . . قادرة على إصلاح القيم . . وإعادة ترسيخ المبادىء . . وكذلك تقديم المعلومة . . والتحليل البسيط لها . . كل ذلك . . لقارىء عادى . . بسيط . . فى هدوء . . . دونما صياح أو تهليل !!

والله المستعان

محمد شعير

القاهرة

٦ جمادى الآخرة من سنة ١٤٢١ هـ

الموافق ٤ سبتمبر من سنة ٢٠٠٠ م

1

الفصل الأول

قبل البداية !

من هى هدى عبد المنعم؟!

لاشك أن الحديث عن المرأة الحديدية الآن لابد أن تسبقه الإجابة عن بعض التساؤلات الهامة بشأنها . . من باب التذكير .

من هى هدى؟! لماذا أطلق عليها إسم (المرأة الحديدة)؟! ماذا فعلت؟! قضيتها؟! قصتها؟! . . . . وتساؤلات أخرى عديد لعلها أصبحت مجهولة - الآن - فى أذهان الكثيرين . . ودخلت لديهم فى غياهب النسيان . . . . ولا غرابة فى ذلك . . فهذا هو حال الرأي العام . . أى رأى عام . . يثور لقضية ثم سرعان مايطويها لينشغل بأخرى . . خاصة فيما يتعلق بقضايا أصحاب الملايين . . السارقات منهم والسارقين . . ولم لا؟! فقد أصبح من النادر أن يمر يوم علينا دون أنباء (جديدة) حول جرائم (جديدة) فى هذا المجال . . تخرج بها علينا صحف الصباح . . . خاصة فى ظل (الخصخصة) . . وقبلها (الإنفتاح)!!

هدى عبدالمنعم محمد إبراهيم . . من مواليد بورسعيد عام ١٩٤٦ . . . حصلت على دبلوم التجارة عام ١٩٦٥ . . عملت موظفة على الآلة الكاتبة بشركة (المقاولون العرب) لفترة، ثم تقدمت بإستقالتها وحصلت على مكافأة نهاية الخدمة وقدرها ١٥٠ جنيها لتتزوج من أحد الأثرياء العرب وتسافر

معه، وفى عام ١٩٨١ عادت إلى مصر بعد إنفصالها عنه، لتنشأ شركتى (هيديكو مصر) و (المغتربين) للعمل فى مجال الإسكان والمقاولات.. وترأست مجلسى إدراتهما... تلك هى البيانات الرئيسية للمرأة الحديدية من واقع ملفاتها!

٢٩ نوفمبر ٨٦ .. تاريخ يصعب أن تنساه هدى .. فقد حملت صحيفة (أخبار اليوم) الصادرة صباح ذلك اليوم تحقيقاً صحفياً بقلم الأستاذة تهانى إبراهيم تناول مخالفات مشروع إسكان كانت تقوم شركة (هيديكو) بتنفيذه، وجاء بالتحقيق أن قطعة الأرض التى يقام المشروع عليها ليست مملوكة للشركة من الأساس، كما أن هيئة الطيران المدنى قد رفضت الموافقة على إقامة أى مبانى على الأرض وذلك لعدم التأثير على حركة الطيران بمطار القاهرة الدولى... وعلى الفور أرسلت هدى عبد المنعم رداً إلى الصحيفة كذَّبت فيه مانشر عن مشروعها وأشارت إلى أن سبب النشر ضد شركتها هو وجود قضايا متبادلة بينها - أى الشركة وبين المحررة تهانى إبراهيم!

ونشرت الصحيفة الردَّ كاملاً بما فيه من بيانات ومعلومات، وفى المقابل قامت بنشر المستندات التى إستمد التحقيق الصحفى منها المعلومات الواردة به.

وتمضى بعد ذلك عدة أشهر .. ليستيقظ بعدها الجميع على المفاجأة التى جاءت فى صورة خبر صحفى نشر يوم ٤ مارس ١٩٨٧ تحت عنوان (المدعى العام الإشتراكى يقرر التحفظ على أموال شركتى هيديكو مصر والمغتربين ومنع رئيسة مجلس الإدارة من السفر للخارج).. ما الذى حدث؟! الإجابة ببساطة تمثلت فى أن المستشار عبد القادر أحمد على المدعى العام الإشتراكى آنذاك قد أصدر قراراً بمنع هدى عبدالمنعم من التصرف فى أموالها العقارية والمنقولة أو إدارتها وذلك بعد أن نسب إليها وأعضاء مجلسى إدارة شركتيها إرتكاب أفعال من شأنها الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الإشتراكى

وإستغلال الحاجة الماسة للعديد من المواطنين للحصول على مسكن وبيع وحدات سكنية لهم بمشروع (العروبة) بالعمارات المقامة على قطع أراضي بتقسيم شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير والحصول منهم على مبالغ نقدية تزيد على ٤ ملايين جنيه والإستمرار فى تحصيل باقى الثمن فى حين أنه قد تم رهن الأرض لعدة بنوك ضماناً لقروض حصلوا عليها وتوقفوا عن سدادها مما عرض مصالح هؤلاء المواطنين للخطر. كما نسب إليهم المدعى العام الإشتراكى إقامة الطوابق من الرابع إلى الثامن بالمشروع دون الحصول على تراخيص من الجهة المختصة مخالفين بذلك الارتفاعات المصرح بها من الهيئة العامة للطيران المدنى مما ترتب عليه صدور قرارات إدارية بالإزالة!

وأضافت تحقيقات الجهاز أن المتهمين لم يسلموا الوحدات السكنية المبيعة فى المواعيد المتفق عليها، كما أنهم باعوا الوحدة السكنية لأكثر من شخص، فضلاً عن القيام بتزوير صورة خطاب من شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير خاص بالإرتفاعات المسموح بها وجعله مخالفاً للحقيقة، وكذلك تزوير صورة خطاب الهيئة المصرية العامة للطيران والذى يفيد عدم الموافقة على الإرتفاع من ٢٤ متراً إلى ٢٧ متراً وذلك بجعله يفيد موافقة الهيئة على ذلك خلافاً للحقيقة!

قائمة الإتهامات التى نسبت إلى هدى عبد المنعم وشركائها مازالت طويلة.. نعم.. فقد شملت أيضاً بيع وحدات سكنية بمشروع (الجيزة ٢٠٠٠) للمواطنين وتحصيل مبالغ تزيد على مليونى جنيه منهم فى حين أنه كان قد تم رهن الأراضى المعدة لإقامة المشروع للبنوك ضماناً لقروض أخرى لم يتم سدادها أيضاً.

ومديونيات أخرى عديد لستة بنوك كبرى هى العقارى العربى (بنك القاهرة) والتجارة والتنمية وقناة السويس ومصر العربى الأفريقى والقاهرة وباريس والأهرام «أصبح فيما بعد بنك التمويل المصرى السعودى» فى

صورة قروض لم يتم سدادها وبلغت قيمتها ١٢ مليوناً و ٣٥٨ ألفاً و ٩٦٠ جنيهاً و ٤ ملايين و ٤١١ ألفاً و ٩٥٦ دولاراً وإشفاقاً منا عزيزى القارىء عليك من قائمة الإتهامات الطويلة والتى لم تنته بعد فإننا نكتفى بهذا القدر!

■■■

منذ صدور قرار المدعى العام الإشتراكى بالتحفظ على أموال هدى عبدالمنعم أصبح هذا الإسم ضيفاً شبه يومى على صفحات الحوادث والقضايا بالصحف المصرية.. وترددت أقاويل ومعلومات كثيرة حولها... منها تورط وزير سابق وعضو بمجلس الشورى آنذاك فى مخالفات الشركتين، وفى ١٤ أبريل ١٩٨٧ تمت إحالة هدى وشركائها إلى محكمة القيم لطلب فرض الحراسة على أموالهم وبدأت المحكمة نظر القضية فى ١٣ يونيو من العام نفسه ولوحظ عدم حضور هدى أولى جلسات المحاكمة مما أثار بعض الأقاويل داخل قاعة المحكمة حول إحتمال هروبها للخارج، إلا أن محاميها نفى ذلك تماماً! وبعد ٤ أسابيع بالتحديد من بدء نظر القضية أصدرت محكمة القيم حكمها بفرض الحراسة على أموال هدى عبدالمنعم وشركائها وحددت مبلغ ٣٠٠ جنيهاً نفقة شهرية لكل منهم.

بعد ذلك وبالتحديد فى شهر أكتوبر من عام ٨٧ طلب المدعى العام الإشتراكى التحفظ على (هدى) نفسها فى مكان أمين وفقاً للقانون ووافق المستشار المنتدب بمحكمة القيم على الطلب (ملحوظة: تم إلغاء المادة الخاصة بالتحفظ على شخص المتهم فى قضايا الحراسات بعد ذلك عند تعديل قانون تنظيم فرض الحراسة من جانب مجلس الشعب عام ٩٥) وكان من المفترض أن يتم إخطار الجهات الأمنية بقرار التحفظ على هدى.. هل تم الإخطار أم لم يتم؟! ذلك هو السؤال الذى تضاربت إجابات المختصين آنذاك حوله.. فالمستشار عبدالقادر أحمد على المدعى العام الإشتراكى أكد وقتها أنه قد تم إبلاغ وزير الداخلية (اللواء زكى بدر آنذاك) بالقرار مساء يوم صدوره،

وذلك وفقاً لشهادة الأستاذ محمود صلاح على الأحداث وقد كان وقتها مشرفاً على صفحات الحوادث والقضايا بجريدة أخبار اليوم وأكد الكاتب البير (رئيس تحرير مجلة آخر ساعة حالياً) أن معلوماته توصلت إلى أن صورة من القرار قد وصلت إلى إدارة الأموال العامة بوزارة الداخلية لكن صورة القرار لم تكن تحمل أية تأشيرات تتعلق بتنفيذه وهكذا فإن الصورة قد إنضمت (أوتوماتيكياً) إلى ملف هدى عبدالمنعم والذى كانت إدارة الأموال العامة قد أعدته ثم أحالته إلى جهاز المدعى العام الإشتراكى للتحقيق . . وهكذا فإنهم فى إدارة الأموال العامة قالوا للأستاذ محمود صلاح أن صورة القرار قد وصلتهم . . لكن أحداً لم يطلب تنفيذه ! !

ورغم أنه كان قد تم تحديد (المكان الأمين) الذى سوف توضع به وهو سجن النساء بالقناطر . . إلا أن قدمى هدى لم تطأ السجن تنفيذاً للقرار وهكذا . . إختفت هدى . . . وتضاربت الأنباء حول كيفية هروبها فى حين أن إسمها مدرج على قوائم الممنوعين من مغادرة البلاد بموجب قرارين من النائب العام والمدعى العام الإشتراكى .

هل سافرت هدى بجواز سفر مزور؟ ! من هم الكبار الذين وقفوا خلف المرأة الحديدة؟ ! كيف خرجت؟ ! كيف هربت؟ ! أو . . من هرَّبها؟ ! أسئلة عديدة سقطت إجاباتها فى بئر الشائعات والأنباء غير المؤكدة آنذاك . . . هربت عن طريق ميناء السويس إلى جدة ومنها إلى سويسرا . . بعض الشخصيات الهامة وضعت لها خطة الهروب بوضع صورتها وهى محجبة على جواز سفر قديم لإحدى قريباتها . . هدى كانت تدفع ١٠ آلاف دولار شهرياً لمسئول كبير . . إهمال وزارة الداخلية وراء هروب هدى عبدالمنعم . . محامى المرأة الحديدية يؤكد وجودها بمصر وإستعدادها لتسليم نفسها بشروط . . وزير الداخلية يؤكد أمام مجلس الشعب عدم وجود دليل على هروب هدى . . المرأة الفولاذية عادت منذ ١٠ أيام !

تلك كانت عينة من سيل الشائعات والأقوال المرسلة التى أحاطت بالقضية . . والتى سرعان ماطفت على سطح الأحداث فى ذلك الحين (أكتوبر ٨٧) لتصبح القضية رقم ١ فى جدول أولويات الرأي العام . . ورغم كل ذلك إلا أن أحداً لم يستطع أن يقدم إجابة محددة عن السؤال . . أين هدى؟!

■■■

ولعل من أبرز ما نشر عنها فى تلك الفترة ماكتبه الأستاذ مجدى أحمد حسين بصحيفة الشعب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ تحت عنوان (عصر الهيديكو . . والمغتربين!) حيث قال :

(أحسنت المرأة الفولاذية عندما أطلقت إسم (المغتربين) على مشروعها . . فنحن بالفعل . . قد أصبحنا مغتربين فى بلادنا . . وإن لم نغادرها لحظة واحدة . . من السهل أن نعمى الأبصار . . ونحاول تصوير المرأة الخارقة بإعتبارها حالة فردية ونعزلها عن الحالات الفردية الكثيرة . . وكأننا نريد التمويه على الظاهرة العامة التى ليست المرأة الفولاذية إلا آخر علاماتها البارزة!! والظاهرة العامة . . هى إنتشار قيمة الكسب السريع . . والسريع بصورة لاتتحملها القنوات الشرعية أو القانونية ، ولابد من الإنحراف عن القانون لتحقيق هذا الكسب السريع بلا مجهود . . وبلا أساس من عمل شريف .

. . . . . .

والظاهرة الفولاذية . . تروى قصة السفه والسفهاء فى عصرنا . . الذين لايرتدون الثوب إلا مرة واحدة . . ويخصصون غرفة كاملة للأحذية!! لاتجد أسرة مكونة من ١٥ فرداً حيزاً مثيلاً كإيواء عاجل بعد سقوط مسكنهم!! رحم الله كثيراً من الملوك والأغنياء ، أو قُل الرأسماليين أو

البرجوازيين كما شئت . . لم يبلغوا هذا الحد من السفاهة فى تبديد الأموال . . فما أسهل تبديد المال الحرام من قروض ، ثم خداع البنوك لسحبها أو بالأحرى خداع الشعب الذى يضع أمواله فى هذه البنوك السفيهة . . المتسيبة .

والظاهرة الفولاذية . . تؤكد أن مثل هذا النوع من الكسب الحرام يترعرع ويزدهر فى كنف بعض أصحاب السلطة والصولجان . . . .

والظاهرة الفولاذية . . تؤكد أن بوابات المطارات سايبة بلا ضلف ولاجمارك ولاجوازات أمام اللصوص الكبار المحترمين . . بل ربما يكون هناك باب خاص لكبار اللصوص (لا كبار الزوار تفرش لهم فيه سجادة حمراء حتى باب الطائرة . . . .) .

إنتهت كلمات الأستاذ مجدى أحمد حسين والتى عبرت عن موقف الرأى العام آنذاك من قضية هدى عبدالمنعم . . إذ لم ينظر إليها بإعتبارها حالة فردية ، بل تجسيد لحالة مجتمع . . والآن . . وبعد مرور مايقرب من ثلاثة عشر عاماً على هذه الكلمات . . فإننا لانملك تعليقاً سوى أن نقول . . ما أشبه اليوم بالبارحة ! !

■■■

مضت الأيام سريعاً بعد هروب هدى (أو السيدة هيديكو) . . وشيئاً فشيئاً . . غاصت القضية إلى القاع فى بحر الأحداث التى تشغل الرأى العام . . لتختفى رويداً رويداً . . وتتحول إلى قصة من الماضي البعيد . . تستعيدها أحاديثنا . . فى المقاهى والطرقات . . المجالس والصالونات . . وذلك عندما نتذكر مسلسل الهاربين بأموال البلاد والعباد من (السادة) رجال الأعمال . . أولئك الرجال الذين إنضمت إليهم (هدى) لتحصل بذلك على عضوية خاصة فى (نادى الهاربين) . . بصفتها أولى الهاربات !

ولكن . . . جاء شتاء عام ٩٦ ليحمل معه من جديد قضية المرأة الحديدية إلى سطح الأحداث . . . وذلك عندما تمكنت وزارة الخارجية المصرية وإدارة الإنتربول المصرى ورئيسها آنذاك اللواء سراج الروبى من التوصل إلي مكان إختفاء هدى داخل العاصمة اليونانية أثينا . . لتبدأ وقائع معركة قضائية بين الإنتربول المصرى والمرأة الحديدية أمام القضاء اليونانى للمطالبة بإستردادها لتنفيذ حكم قضائى ضدها بالحبس ٣ سنوات بسبب قيامها بتحرير شيك بدون رصيد للبنك الأهلى . . . . وإستمرت وقائع المعركة حتى يوم ١٢ ديسمبر ٩٦ عندما رفضت المحكمة العليا بأثينا طلب الإسترداد نهائياً . . لتطوى بذلك صفحة إستعادة المرأة الحديدية!

■■■

أما كاتب هذه السطور فقد بدأت علاقته بالقضية يوم ١٢ أكتوبر عام ٩٦ عندما نشرت جريدة الجمهورية فى صفحتها الأولى خبراً تحت عنوان (المدعى العام الإشتراكى : ١٨ مليون جنيه الديون على هدى عبد المنعم . . فوجئتُ بالخبر . . وصدمنى . . لا لشىء إلا لأننى كنت مندوباً لجريدة الأهرام بجهاز المدعى العام الإشتراكى . . ولم يكن لدى أى علم بمضمون الخبر . . بل لم تكن لدى أية دراية بوجود قضية لهدى عبد المنعم فى الجهاز من الأساس (!) . . نعم . . إذ لم يكن قد مضى على تعيينى مندوباً (للأهرام) بالجهاز سوى أقل من شهرين .

. . . . . .

إنفردت (الجمهورية) بخبر لم تحصل عليه (الأهرام) . . وتم توجيه اللوم لى على ذلك ، وهو ماكان بمثابة إطلاق لشرارة المواجهة بداخلى . . والغيرة المهنية . . ومنذ ذلك الحين . . بدأت علاقتى بقضية هدى عبد المنعم . . دون أن يخطر ببالى ولو للحظات أن الأحداث سوف تجمعنى بها يوماً ما!!

2

الفصل الثاني
الطـــريق إلى هـــدى

الحوار مع سيدة الأعمال الهاربة هدى عبدالمنعم . . له قصة طويلة ، لم تبدأ فقط عندما بدأت كلماتها تصلنى لأول مرة عبر الهاتف من مكان بعيد وراء البحار لا يعرفه أحد فى إحدى ليالى شتاء عام ١٩٩٩ . . القصة الحافلة بالمفارقات والتناقضات بدأت قبل ذلك بثلاثة أشهر تقريباً ، وبالتحديد فى نوفمبر ٩٨ بعد صدور قرار محكمة القيم برفع اسم (هدى) من قوائم ترقب الوصول لزوال مبرراته ، وذلك بناء على طلب محاميها ، وكانت المحكمة قد قضت ـ قبلها بعدة أشهر ـ برفع الحراسة عن أموالها وممتلكاتها بناء على طلب المستشار جابر ريحان المدعى العام الاشتراكى بعد الانتهاء من سداد ديونها البالغة ٥٥ مليون جنيه كاملة . . منذ ذلك الحين بدأت أصداء سؤال محدد فى التردد داخلى بقوة . . لماذا طلب محامى هدى رفع اسمها من قوائم ترقب الوصول؟! وهل يعنى ذلك احتمال قرب عودتها إلى مصر بعد ١١ عاماً من الغياب؟!

بحثت عن المحامى وتمكنت من معرفة رقم تليفونه ، فاتصلت به وطرحت عليه السؤال . . إجابته جاءت كالتالى . . هدى عبدالمنعم بصفتها مواطنة مصرية لابد أن تكون لها حرية دخول بلدها فى أى وقت تشاء خاصة أن قضية الحراسة قد انتهت وتم سداد جميع ديونها ، ليس ذلك فحسب بل إن جهاز المدعى العام الإشتراكى قد أعاد لها ما قيمته حوالى ١٥ مليون جنيه من أموالها وممتلكاتها المتبقية لديه بعد سداد الديون ، فضلاً عن أنه لا توجد أية أحكام قضائية ضدها

تعوق رجوعها، ولكل ذلك فقد كان من الضرورى أن أطلب رفع اسمها من قوائم ترقب الوصول . . لأنها لابد أن تعود إلى بلدها يوماً ما .

قلت له . . لا شك أنك على اتصال مباشر بها . . ردّ قائلا . . (ليس بالضبط) . . وعدت لأسأله . . إذن هل ستعود هدى عبدالمنعم قريباً إلى مصر؟! . . قال . . فى الوقت الحالى لا توجد أية أخبار جديدة فى هذا الموضوع ، لكنها حتماً ستعود يوماً ما!

انتهت كلمات الرجل والتى ينضح كل حرف منها بما فيه من دبلوماسية لا تقدم جديداً . . تماماً كمعظم التصريحات الصحفية التى تطالعها أعيننا علىً صدور صحفنا اليومية كل صباح . . انتهت كلمات المحامى . . بعدها طلبت منه أن يعرض على هدى فى حالة اتصالها به فكرة إجراء حوار لجريدة (الأهرام) بالتليفون ، وأن تتصل هى بى إذا وافَقَتْ حرصاً على سرية موقعها ، وحاولتُ تحفيز الرجل بأن ذكرت له أن ذلك سوف يكون فى صالحها وأننا سوف نقدمها ـ من خلال الحوار ـ إلى الرأى العام فى مصر بصورتها الجديدة كسيدة أعمال نجحت فى تسديد ديونها بالكامل وهوما من شأنه تحسين صورتها كثيراً . . تركت له أرقام تليفوناتى فوعد بمعاودة الاتصال فى حالة تلقيه مكالمة منها . . شكرتُه وانتهى الحوار .

وأظننى لست فى حاجة إلى توضيح أن ما ذكرته للمحامى لم يكن سوى وسيلة لإيهامه ـ وبالتالى إيهام هدى نفسها ـ بأنها سوف تجنى مكاسب كبيرة من وراء حوار صحفى كهذا، مما قد يدفعها إلى الموافقة على إجرائه . . لكن الهدف الحقيقى بالطبع لم يكن سوى مجرد الوصول إلى سيدة الأعمال الهاربة . . لإجراء محاكمة موضوعية لها ـ من خلال الحوار ـ أمام محكمة الرأى العام . . سواء جَنَتْ من وراء هذه المحاكمة أعظم المكاسب . . أو أفدح الخسائر . . لا يهم . . فالحقيقة هى الهدف!

مرت أيام وأسابيع طالما حلمتُ خلالها بالرجل يتصل بى لتحديد موعد إجراء

الحوار . . لكنه لم يفعل . . والذى حدث هو أن محامياً آخر كنت قد تعرفت عليه منذ فترة (وهو ليس من بين محامى هدى عبدالمنعم) قد اتصل بى صباح يوم ٢ فبراير ٩٩ وأخبرنى بأن هدى أرسلَت إليه خطاباً كتبتْ فيه رأيها فى كل ما جرى لها من تطورات وأضاف قائلاً إنها المرة الأولى التى يحصل فيها على ورقة من هدى نفسها وبالتالى فإنه فكَّر فى أننى لا شك سوف أكون مهتماً بالاطلاع على هذه الورقة . . لذا فقد إتصل بى ، شكرته كثيراً واتفقت معه على لقاء بمكتبه بعد الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم الموافق ٢ فبراير ١٩٩٩ .

وأستأذنُ قارئى العزيز قبل الانتقال إلى عرض ما جرى فى لقائى بهذا المحامى (والذى يُعد أحد أبطال قصتنا) فى أن أسرد سريعاً قصة تعرفى عليه والتى كانت قد بدأت بالتحديد فى يوم ٢٥ يونيو ١٩٩٨ عندما نشرتُ (بالأهرام) خبراً تحت عنوان . . . (بعد رفع الحراسة عن أموالها . . هدى عبدالمنعم تستعيد ١٥ مليون جنيه بعد انتهاء حصر ممتلكاتها) . . ويومها وجدت على مكتبى ورقة تحمل اسماً ورقم تليفون، وتشير إلى أن صاحب الاسم قد اتصل بى ويطلب اتصالى به . . والوقع أننا كثيراً ما نهمل مثل هذه الأورق باعتبار أن صاحب الاسم سوف يعاود الاتصال مرة أخرى لأنه بلا شك (صاحب مصلحة) والأولَى أن يحاول هو الوصول إلى الصحفى وليس العكس!

ولسان حالنا فى ذلك تعبر عنه العبارة المعروفة . . (اللى عاوزنى يجينى . . أنا مبروحش لحد) وهو أمر مؤسف حقاً إذ أن الصحفى ينبغى أن يروح ويغدو بحثا عن الحقيقة . . على أى حال . . عاود الرجل صاحب الاسم الاتصال بعد فترة قليلة من وصولى إلى المكتب . . ودار بيننا الحوار حيث عرفتُ منه أنه يعمل محامياً ، وبادرنى قائلاً أن ما نشرته اليوم ليس صحيحاً . . قلت له كيف ذلك؟! فأوضح متسائلاً . . كيف تسترد هدى ما تبقىَ لها من أموال إذا كانت لم تسدد جميع ديونها بعد؟! . . كلمات الرجل أثارت الدهشة والاستغراب داخلى إلا أنه سرعان ما فَسَّرَ لى . . إذ أكد وجود حكم قضائى بشهر إفلاس هدى عبدالمنعم

منذ عام ١٩٨٨ وذلك بعيداً عن قضية الحراسة على أموالها ، وأضاف أن هدى لم تسدد بعد مديونياتها فى (التفليسة) وأن الدائنين لها (وهو أحدهم) يقومون حالياً بمخاطبة جهاز المدعى العام الاشتراكى للحصول على أموالهم قبل إعادة ما تبقى لهدى . . وقبل أن أنبسَ بكلمة حيث كانت المفاجأة قد عقدت لسانى . . طلب منى المحامى التوجه إلى مكتبه ليطلعنى على جميع المستندات المؤيده لصحة أقواله . . هذا إذا كُنْتُ صحفياً يريد أن يتابع قضيته حتى النهاية وأن يحصل على معلومات جديدة موثقة بالمستندات . . هكذا قال . . وهكذا تمكن من إطلاق شرارة . . أشعلت داخلى وقود البحث عن الحقيقة . . وعلى الفور . . اتفقت معه على موعد . . والتقينا . . وكان ذلك بداية لعلاقة تمكنت من خلالها من الانفراد بأخبار ومعلومات نشرتُها على صفحات (الأهرام) بعد توثيقها بالمستندات أوْ من خلال سؤال المصادر الرسمية عنها . . ولعل فيما سبق رداً واقعياً على كل من يزعم أن قيام الصحفى (خاصة محرر الحوادث والقضايا) بتكوين علاقات عمل مع محامين يعد خطأ كبيراً يبتعد به عنْ أداء عمله كما ينبغى ، مستندين فى ذلك إلى أن المحامى لا يعد مصدراً محايداً لأنه يعمل فى صالح موكله وهو أمر لا ننكره حقاً . . إلا أننا نقول . . إن الصحفى الحقيقى يستطيع أن يميز الغث من الثمين . . وأن يُخضع المعلومات والمستندات التى يتلقاها من المحامى للبحث والتحليل والدراسة فى إطار من إلمامه بالقانون . . وبذلك ـ وذلك فقط ـ فإنه يكون قادراً على الوصول إلى حقائق قد لا يصل إليها غيره من زملائه ممن يسيل لعابهم أمام أى إناء من (التصريحات الرسمية) . . حتى وإن كان الإناء فارغاً . . باختصار . . فإن محرر الحوادث والقضايا الذى يتعامل مع المحامين . . هو كَمَنْ يمشى على الحبل . . فإما المجد والشهرة . . وإما السقوط !

عفواً عزيزى القارىء . . تلك كانت قصة تعرفى على السيد المحامى الذى تلقيت اتصاله صباح يوم ٢ فبراير ٩٩ . . والذى توجهت إليه الساعة الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم للاطلاع على خطاب هدى عبدالمنعم إليه . . وهناك كانت المفاجأة الكبرى فى انتظارى !

3

الفصل الثالث

رنين الهاتف !

عندما تتلاقى مصالح البشر . . كثيراً ما تتغير مواقفهم ، حصل دائنو هدى عبدالمنعم فى التفليسة (ومن بينهم صاحبنا المحامى بالطبع) على أموالهم من جهاز المدعى العام الاشتراكى . . ولم تعد هناك أية مديونيات أخرى على هدى . . فما هى قصة ذلك الخطاب الذى أرسلته (الست) هدى إلى (صاحبنا) المحامى؟!

عندما توجهت إلى مكتب المحامى فى الموعد المحدد . . لم أجد أية خطابات لديه . . إنما وجدته يطلعنى باهتمام وحماسة شديدين على طلب من ٣ ورقات تقدمت به هدى عبد المنعم إلى المستشار رجاء العربى النائب العام آنذاك تلتمس فيه إغلاق ملف دعوى ضدها فى نيابة الأموال العامة العليا . . لرفع اسمها من قوائم ترقب الوصول مرة أخرى!

والمسألة باختصار . . أنه عند بداية الكشف عن قضية هدى عبدالمنعم ومخالفات شركتيها عام ١٩٨٦ باشر كل من جهاز المدعى العام الاشتراكى ونيابة الأموال العامة العليا التحقيقات فى القضية . . كل فيما يخصه . . وفقاً للقانون . . إذ ينصب عمل المدعى العام الاشتركى على أموال المتهم فقط دون شخصه ، ويتولى الجهاز إقامة قضية الحراسة أمام محكمة القيم حتى ينتهى من سداد ديون المتهم ، وهو ما فعله المدعى الاشتراكى فى حالة هدى عبد المنعم حيث باشر القضية وسدد الديون حتى

رفعت الحراسة . . وكل ذلك لا يمنع النيابة من أن تتولى الشق الخاص بها فى القضية . . أيضاً وفقاً للقانون فى هذا البلد . . حيث تختص النيابة بالتحقيق فيما إذا كان المتهم قد ارتكب جناية أو جنحة أو مخالفة فى حق المجتمع أم لا . . ولا يؤثر فى ذلك سداد المتهم الأموال التى استولى عليها من عدمه ، أى أنه إذا ثبت استيلاؤه عليها بالاحتيال فإنه يصبح مرتكباً جريمة فى حق المجتمع تستلزم عقابه حتى لو سدد ما استولى عليه بعد ذلك . . . وتقوم النيابة فى ضوء تحقيقاتها بحفظ القضية إذا ثبتت البراءة أو إقامة الدعوى الجنائية أمام القضاء العادى إذا ثبت الاتهام . . وتكون العقوبات هنا مرتبطة بشخص المتهم كالحبس وغيره . . وبالنسبة لقضية هدى فإن النيابة كانت ـ رغم كل هذه السنوات ـ لاتزال فى مرحلة التحقيق فى القضية دون حفظها أو إحالتها للقضاء ، وكان النائب العام قد أصدر عند بدء هذه التحقيقات فى الثمانينات قراراً بإدراج اسم هدى على قوائم الممنوعين من مغادرة البلاد وقوائم ترقب الوصول ، هذا خلاف قرار آخر بنفس المضمون كانت محكمة القيم قد أصدرته عند بداية قضية الحراسة ، وهكذا فإنه رغم صدور قرار محكمة القيم مؤخرا برفع اسم هدى من هذه القوائم بعد أن تم رفع الحراسة عن أموالها . . . رغم ذلك . . ظل اسمها مدرجاً بالقوائم بموجب القرار السابق من النائب العام والذى لم يتم إلغاؤه . . وحول هذه القضية التى كانت ملفاتها لاتزال مفتوحة لدى النيابة حتى ذلك الحين جاء الطلب الذى تقدمت به هدى إلى النائب العام المستشار رجاء العربى . . . وكان هذا الطلب أول احتكاك مباشر لى بما تريد هدى (نفسها) أن تقوله عن نفسها . . . وهذا هو نصه :

. . . . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة مفتوحة إلى سيادة النائب العام

نعود مرة أخرى للتحدث عن موضوع سيدة الأعمال المصرية هدى عبدالمنعم وكأن هذا المسلسل لن ينتهى بعد كل الذى نشر عنها . . . كلنا نعلم

أن هذه السيدة بدأت أعمالها واستثماراتها بمصر بعد غياب دام أكثر من ٢٠ عاما فى اغتراب مستمر ومتواصل باحد البلدان العربية الغنية بثروة البترول وذلك لزواجها من أحد أكبر السياسيين والاقتصاديين فى بلده وعليه قررت السيدة هدى عبدالمنعم العودة لوطنها واستثمار جزء من أموالها بمصر رغم وجود فرص الاستثمار ببلدان أخرى فى العالم ولكنها فضلت أن تفيد بلدها وتفتح أبواب العمل للعديد من أبناء وطنها للاستفادة من هذه المشروعات وبالفعل تم تحويل ملايين الدولارات الأمريكية من أموالها بالخارج إلى مصر كبداية لهذه الاستثمارات وتم انشاء شركة «هيديكو مصر» و«المغتربين» وذلك للعمل فى مجالات الاسكان وأحدثت نظاماً جديداً وهو التقسيط لمدة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة لسداد قيمة الوحدة السكنية وبأسعار نافست بها القطاع العام وكان مستوى التنفيذ من أعلى المستويات الفنية التى شهد لها به جميع من تملك هذه الوحدات ولقد استفاد من هذه المشروعات الآلاف من المواطنين سواء من الملاك لهذه الوحدات أو العاملين بهذه المشروعات وسارت هذه المشروعات من نجاح إلى نجاح الأمر الذى جعل البنوك تلتجأ إلى هذه الشركات للعمل معها عارضة التمويل لهذه المشروعات للاستفادة المشتركة.

وبالفعل تم التعاون بين الطرفين وقامت هذه البنوك بالتمويل مقابل رهونات عقارية وأراض لصالح هذه البنوك تعدت قيمتها نسبة ٥٠٠٪ من قيمة التمويل.

وفجأة وفى يوم ١/ ٣/ ١٩٨٧ صدر قرار المدعى العام الاشتراكى بوضع هذه الشركات وصاحبتها تحت الحراسة الأمر الذى آثار تساؤلات كثيرة . . لماذا وضعت هذه الشركات وصاحبتها تحت الحراسة؟

إن الموقف المالى والتنفيذى أكثر من ممتاز ولكن لا اجابة حتى الآن وعليه قام جهاز المدعى الاشتراكى بايقاف العمل فى هذه المشروعات وكذلك الاستغناء

عن العاملين بها والذين يعدون بالآلاف لينضموا إلى طوابير العاطلين ببلدنا واستمرت الحراسة لمدة ١٢ عاماً قام خلالها جهاز المدعى العام الاشتراكى بالاشراف التام على سداد مديونيات الشركة من عائداتها المالية ومنها البنوك بنسبة ١٠٠٪ الأمر الذى جعل الحراسة ترفع بتاريخ ٦/ ٦/ ٩٨ بموجب حكم محكمة القيم فى القضية رقم ٢٠ لسنة ١٧ ق والذى أصبح نهائيا بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٩٨.

وعليه قام جهاز المدعى العام الاشتراكى بتقديم شهادة إثبات تدل على قوة ومركز هذه السيدة المالى وذلك بأن صرف لها عدة ملايين من الأموال السائلة والمنقولة وذلك بعد رفع الحراسة عنها ليزيدنا الأمر حيرة. لماذا وضعت الحراسة طالما أن موقفها المالى بهذه القوة وطالما أن لها فائضا بهذا القدر الكبير.

وعليه قام محامى السيدة هدى عبدالمنعم بالتقدم بطلب إلى سيادة النائب العام مصحوبا بالعديد من المستندات والتى منها حكم المحكمة النهائى لمحكمة القيم مطالبين سيادته بالأمر باغلاق الملفات السابق فتحها منذ ١٢ عاماً طرف جهاز الأموال العامة لنفس الموضوع الذى أغلق واستوفاه جهاز المدعى العام الاشتراكى والخاص بسداد جميع مديونيات البنوك بنسبة ١٠٠٪ واقرار جميع هذه البنوك طرف جهاز المدعى العام الاشتراكى وتوقيعها رسميا بأنها تسلمت جميع مستحقاتها ولم يعد لها أية مطالبة طرف السيدة هدى عبد المنعم وشركاتها.

وحيث أن حكم محكمة القيم اصبح نهائيا بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٩٨ الأمر الذى يجعل هذه الملفات تغلق بحكم القانون لاقرار أصحابها بأنهم تسلموا جميع مستحقاتهم.

والسؤال لسيادة النائب العام :

لماذا لم يتم إغلاق هذه الملفات حتى الآن؟

رغم أن الطلب قدم لسيادتكم منذ أكثر من ٦ أشهر

نحن نقدر مسئولياتكم والحجم الهائل من القضايا الموجودة أمامكم ولكن ألا يحق أن نرد لهذه السيدة اعتبارها بعد أن تسببت كل هذه الظروف الصعبة التى مرت بها فى وطنها أن تغادر بلدها مرة أخرى حيث تقوم حاليا باستثمار أموالها فى العديد من الشركات التى تملكها بأوروبا وأمريكا ويعمل لديها الآلاف من الأجانب الذين ساهمت شركاتها فى حل مشكلة البطالة الخاصة بهم . . . . . ألا يحق أن نلوم أنفسنا لأننا وضعنا شركاتها تحت الحراسة واغلقنا أبواب العمل فى وجه الآلاف الذين كانوا يعملون بشركاتها بمصر لنجعلهم ينضمون إلى صفوف البطالة ببلدنا؟ ويكفينا فخراً الآن أن تكتب الصحف العالمية عن نجاح هذه السيدة عالميا بعد أن فقدناها محليا .

■■■

انتهى الطلب أوالرسالة . . . . والتى ما إن انتهيتُ من قراءتى لها داخل مكتب المحامى حتى تأكدت من أن . . المصالح قد التقت . . لذا فقد تغيرت المواقف . . فها هو (صاحبنا) يقدم لى بيده (قصة كفاح الست هدى) . . . وهو الذى كان يمدنى فى الماضى بالمستندات التى تثبت ديونها . . نعم . . قد التقت المصالح . . هذا ما أكدته كلماته لى بعد ذلك . . عندما قال أن هدى قد اتصلت به ويبدو أنها ترغب فى العودة . . وعندما أضاف . . الحقيقة أنه من الأفضل أن تعود لتستثمر أموالها فى مصر بدلا من استثمارها فى الخارج . . الاستثمار . . المال . . الشركات . . كل ذلك تلزمه إدارة قانونية ضخمة . . . لماذا لا يكون صاحبنا على رأسها؟!!

ولكن . . . كل ذلك لا يهم . . وما علاقتى أنا بشبح المال الذى أطلّ برأسه فتغيرت لأجله المواقف؟! علاقتى الوحيدة بالموضوع . . هى البحث عن

الحقيقة . . وأين هى الآن؟! هل مازالت فى اليونان؟! بادرتُ الرجل بالسؤال . . إلا أن الإجابة لم تخرج عن حدود (معرفشى) . . لم تَقُلْ لى . . وواصل الرجل حديثه معى . . . ذلك الحديث الذى كان ممتلئاً بالمفاجآت . . إلا أن كبرى المفاجآت حملها إلىَّ بعد ذلك (رنين الهاتف) فى مكتب المحامى . . إذ فوجئتُ به ينظر إلى الجهاز ثم يقول لى حرفياً . . (هىَّ دى هدى عبدالمنعم)!!

رفع الرجل السماعة وتحدث . . أهلاً مدام هدى . . إزيك ؟ . . إيه الأخبار؟! . . إن شاء الله تكونى بخير؟!

أم كاتب هذه السطور فقد كانت مشاعر الدهشة ـ بل الذهول ـ مازالت تسيطر عليه . . ولكن . . حاولت سريعاً جمع شتات أفكارى . . وعلى الفور . . أخرجت ورقة صغيرة كتبت عليها طلبى أن يعرض المحامى عليها فكرة إجراء حوار تليفونى لجريدة (الأهرام) التى أعمل بها، وقدمتها إليه . . وبالفعل عرض الرجل عليها الموضوع . . . فوافقت دونما معارضة . . وفى لحظات . . كانت السماعة فى يدى . . ليصلنى صوت المرأة الحديدية لأول مرة . . . من مكان بعيد وراء البحار . . لا يعرفه أحد . . ها هى هدى عبدالمنعم . . المرأة الحديدية التى دَوَّختْ الدنيا وراءها . . سنوات طويلة مضت منذ مغادرتها البلاد وسط ظروف أقل ما توصف به أنها غامضة ولم يتم الكشف عنها حتى الآن . . . أحداثٌ وأحاديث . . أقوال وتحقيقات . . وتفاصيل أخرى عديدة حفلت بها الاثنا عشر عاماً منذ هروبها . . دار كل ذلك برأسى بينما كان صوتها يصلنى حاملاً فى البداية عبارات التعارف التقليدية . . الوديه !

استمعت إلى كلمات هدى وعملت على تدوينها فى أوراق صغيرة كان صديقى المحامى يقدمها لى بحماسة شديدة . . وبعض ما قالته كان تكراراً لما جاء بالطلب المقدم إلى النائب العام . . . أو تفصيلاً لما ورد به مجملاً . .

قالت هدى . . منذ سنوات طويلة وفى بداية حياتى تزوجت من سياسى عربى كبير أقمت معه بالخارج لمدة ٢٠ عاماً، ثم فكرت فى العودة إلى مصر لاستثمار أموالى . . وعدت بالفعل وكان معى مبلغ ٥٠ مليون جنيه أدخلتها البلاد بالطريق الرسمى ، وأنشأت شركتى (هيديكو مصر) و(المغتربين) للعمل فى مجال الإسكان ، وكان لدى أكثر من ٣ آلاف عامل فى مشروعاتى حتى جاءت الحراسة . . والسؤال الآن . . لماذا فرضت الحراسة؟ ولماذا لم يتم تشغيل الشركتين بعد فرض الحراسة عليهما؟ وفى تلك الفترة كانت هناك ست جهات تقوم بالتحقيق معى فى وقت واحد (لا أدرى ما هى هذه الجهات الست؟!) وكنت أخرج من منزلى فى السابعة صباحاً لأعود فى الساعة الثالثة من صباح اليوم التالى، والجميع يحققون معى بشأن نقطة واحدة . . ويسألون سؤالاً واحداً . . (عملت المشروعات منين؟) ، فلم يكن أمامى سوى خيار واحد آنذاك وهو ترك البلاد، لأنه رغم رغبتى الصادقة فى الاستثمار والقضاء على مشكلة الإسكان والمساهمة فى علاج البطالة . . رغم كل ذلك تم الهجوم علىّ والنيل منى . . واستوقفتها متسائلاً: لماذا؟! فقالت . . الأسباب لن أعلنها حالياً ولكن من وقفوا وراء الحملة ضدى يعرفونها .

وتستطرد هدى : أما الآن وبعد كل هذه السنوات ، وبعد رفع الحراسة عن الشركتين وإعادة ملايين الجنيهات إلىّ ، فإنه قد آن الأوان لرؤية والدتى المريضة والتى لم أرها منذ حوالى ١٥ عاما . . وأنا أقضى معها حاليا بشكل يومى ساعة كاملة من الحوار بالتليفون ، ولو كانت تستطيع السفر لاحضرتها إلىّ ولكن فى ذلك مخاطرة كبيرة لأنها لا تتحرك منذ خمس سنوات ، والأعمار بيد الله ، وأملى أن أراها قبل وفاتها ، إلا أن ما يمنع ذلك حالياً هو القضية الموجودة بنيابة الأموال العامة لذا فقد قدمت الطلب إلى سيادة النائب العام لإغلاق ملف هذه القضية ورفع اسمى من قوائم ترقب الوصول لأعود

بعد ذلك مباشرة إلى مصر، ولا شك أن أى شخص لو وضع نفسه مكانى لما عاد فى هذه الظروف . . فكيف أعود واسمى موجود على قوائم الترقب فى المطار؟!

قلت لها . . وهل سوف تستمرين فى مصر فى حالة عودتك؟ . . ردت قائلة . . الواقع أننى لا أستطيع أن أعد بذلك، لأن الهدف الرئيسى من عودتى هو رؤية والدتى فقط، ومع ذلك فإننى أقول إنه سوف يتم استئناف العمل خلال المرحلة المقبلة فى شركتى (هيديكو مصر) و(المغتربين) فى مجال الإسكان أيضاً، وسوف أكتفى بدورى كمساهم رئيسى فى الشركتين بالإضافة إلى متابعة العمل من الخارج لأن استثماراتى بالخارج تتطلب وجودى المستمر، وقد بدأ بالفعل فتح مكاتب الشركتين وعمل الديكورات وإعادة العاملين الذين كان قد تم الإستغناء عنهم، ولكن كل ذلك سوف يستغرق وقتا ولن يكون بين يوم وليلة، ويتم حاليا أيضا وضع خطة جديدة للعمل من خلال أسلوب جديد هو (الإيجار التمليكى) وقد نجح كثيرا فى أوروبا بالنسبة لمحدودى الدخل، حيث يقوم العميل بدفع إيجار الشقة وبعد حوالى ٢٥ عاما تنتقل إليه ملكيتها، ولكن المهم هو موافقة المسئولين فى مصر على هذا الأسلوب.

أنهت هدى عبدالمنعم كلماتها . . وطلبتُ منها تحديد موعد لاتصال آخر لإجراء حوار شامل . . فوافقت وقالت إن هذه المكالمة من قبيل التعارف . . وأعطيتها رقم الهاتف بمنزلى، وحددت موعد الاتصال فى الساعة العاشرة من مساء يوم السبت الموافق ٦ فبراير ٩٩ . . فكَّرت هدى قليلاً ثم قالت إن الموعد سوف يكون مناسباً لها (بعد حساب فارق التوقيت!) . . . . وانتهت المكالمة لأغادر بعدها مكتب السيد المحامى فوراً . . !

4

الفصل الرابع

.. داخل قفص الاتهام

واثق الخطوة . . أمشى ملكاً . .

على هذا الحال كنتُ بعد خروجى من مكتب صديقى المحامى . . متهللاً . . تكاد خطواتى تقفز طرباً، فقد اعتبرتُ أننى حققت نصراً صحفياً غالياً . . ظللت أركض وراءه على مدى عدة أشهر . . ورغم كل ذلك . . لم أكن فى حاجة لأن أتيقن من أن كل ما حدث كان مرتباً من البداية . . نعم . . فقد سبق أن صارحتُ المحامى برغبتى فى إجراء مثل هذا الحوار، وها هو الرجل يؤكد علىّ أن أذهب إلى مكتبه فى الموعد المحدد، وها هى مكالمة هدى تَردُ إلينا خلال فترة وجودى لديه والتى لم تزدْ على ساعة . . لم أكن على استعدَاد لافتراض أن (الصدفة) وحدها سيدةُ المَوقف، لا شك أن الرجل (المحامى) بعد أن تطورت علاقته بهدى قد فكر فى أن يستغل علاقتى الطيبة به لصالح (موكلة المستقبل!)، ولا شك أنه قد عرض عليها فكرة إجراء الحوار معى بصفتى صحفيا يثق فيه، ليكون هذا الحوار بمثابة إعداد لتربة الرأى العام قبل عودتها وبسط الرمال على طريق هذه العودة الميمونة . .

. . . . . .

دارت هذه الأفكار برأسى بينما كنتُ محشوراً داخل (مينى باص ٥٨) بشارع الجلاء فى طريقى إلى المنزل بالمعادى، واستمرت . . حتى قطعت السيارة شارع

المنيل حيث نزل معظم الركاب وتمكنتُ من الجلوس، وسرعان ما بدأت نسمات ليل فبراير الباردة تلثم وجهى بعد أن عبرت السيارة كوبرى الملك الصالح إلى كورنيش النيل.. وعندئذ.. بدأت ملامح ابتسامة ماكرة فى الارتسام على وجهى.. ما لبثت أن اتسعت رويداً رويداً.. معلنة سخريتها ممن قد يظن إمكانية استغلالى كصحفى لتحقيق مصالحه الشخصية.. أو استخدامى كبوق يوصل صوته من خلاله.. دون أن يمر هذا الصوت عبر حواجز وبوابات مُحكمة الصحافة الموضوعية.. لكن ظنهم لا يهم.. طالما أن الخطوات تسير ثابتة نحو الهدف.. وهو إيداع المتهمة قفص الاتهام داخل قاعة المحكمة.. تمهيدا لبدء وقائع الجلسة.. وحتى ذلك الحين.. دعهم يظنون ما يشاءون!

■■■

بعد ظهر يوم السبت ٦ فبراير موعد اتصال هدى.. توجهتُ إلى مركز المعلومات بالأهرام للإطلاع على الملف الخاص بها لجمع المعلومات عنها وإعداد أسئلة الحوار.. كان ذلك قبل موعد المكالمة بما لا يزيد على ٤ ساعات.. نعم.. هكذا تعودت.. ربما مثل كثير من أبناء جيلى.. العمل الجاد لا يكون إلا فى اللحظات الأخيرة، وتحت ضغط عصبى كبير، حتى لو كان الموضوع يتعلق (بخبطه صحفية)!

فى تمام العاشرة مساء.. دق جرس الهاتف فى منزلى.. ولم يكن الجرس يشير إلى أن المكالمة دولية أو حتى من محافظة الدقهلية (!).. رفعت السماعة.. وكانت (مدام هدى) هى المتحدثه.. وبينى وبينها دارت عجلة الحوار!

كنت فى المكالمة السابقة قد لعبتُ دور المستمع بشكل أساسى.. ربما بسبب المفاجأة أو عدم الإعداد المسبق للحوار أو لكسب ثقتها فى البداية.. أما الآن.. فقد حان وقت طرح الأسئلة وبدء المواجهة.. قلت لها: تتساءلين عن أسباب فرض الحراسة على أموالك، وأظن أنها معروفة جيداً، وتتمثل فى مديونيات البنوك والأفراد حاجزى الوحدات السكنية بمشروعاتك وغيرها.. ردّت قائلة:

نعم أتساءل عن أسباب فرض الحراسة ، فقد كان الموقف المالي للشركتين ممتازا بدليل أنه قد تمت إعادة الملايين لى بعد رفع الحراسة ، فلماذا فُرضت أصلاً؟! وأضافت . . الإجابة ببساطة تتمثل فى تلك الحملة الشرسة التى تعرضت لها آنذاك والتى ركزت الضوء علىّ وعلى مشروعاتى للفت نظر المسئولين ضدى بهدف (تحجيم هذه السيدة) . . وذلك لصالح مسئولين معينين لا أستطيع الكشف عنهم حالياً . . . وإلا فلتقل لى لماذا تمت مطاردتى فى أثينا لسبب آخر غير الحراسة؟!

(تشير هدى هنا إلى الدعوى التى أقامها الإنتربول المصرى عام ٩٦ أمام القضاء اليونانى للمطالبة بتسليمها إلى مصر لوجود حكم قضائى ضدها بالحبس فى قضية شيك بدون رصيد لصالح البنك الأهلى ، وهو الطلب الذى رفضته المحكمة العليا بأثينا فى ٣ ديسمبر ١٩٩٦)

وأضافت هدى . . لماذا كل هذه المطاردة بسبب شيك كانت قيمته قد سددت بالكامل ، واعترف البنك الأهلى بذلك أمام المحكمة فى اليونان؟! (للعلم سداد قيمة الشيك بعد أن يرتد لعدم وجود رصيد لا يلغى العقوبة الجنائية عليه فى القانون المصرى) . . لماذا تطارد الحكومة المصرية هذه السيدة ؟! هكذا تساءل اليونانيون أنفسهم . . ولعل هذا هو ما دفع المحكمة اليونانية إلى أن تصدر حكمها باجماع ٣٦ قاضياً برفض تسليمى بعد أن تبين عدم وجود أسباب حقيقية لذلك . . وقد قال القاضى اليونانى لسراج بك الروبى (مدير الإنتربول المصرى آنذاك) : حتى إذا افترضنا أنها لم تسدد قيمة الشيك فقل لى كم شخصا تقومون بمطاردته خارج مصر فى قضايا شيكات؟ . . فسكت ولم يرد . . وأضافت هدى . . لكل هذا فإن الناس يقولون لى (إنت محتاجه مصر فى إيه؟!) ، ولكننى أقول إن مصر بلدى ومن حقى أن أعود إليه . . وقد نصحنى مستشارون لى عندما كنت قد بدأت العمل فى مصر بأن أضع أموالى فى البنوك فقط وأنتظر العائد منها ، ولكننى رفضت حيث أن والدى علمنى أن من يكنزون الذهب والفضة

يعاقبون على ذلك كما جاء فى القرآن الكريم (!) ولذا فقد قررت العمل والاستثمار . . ولكن حدث ما حدث .

سألتُها . . البعض يقولون أن هناك علاقة ثأر بين جهاز الشرطة وهدى عبدالمنعم بعد موضوع اليونان . . فما رأيك؟

قالت لى . . أعلم بوجود (حاجز نفسى) حالياً بينى وبين الجهات المسئولة فى مصر ولكننى الآن مستعدة للمواجهة ، وإذا كان هناك شيء جديد يريدون القبض علىّ بسببه فليواجهونى به فوراً ، وأعتقد أننى أصبحت قادرة على المواجهة الآن وللعلم فإن هناك محكمة عليا تابعة للسوق الأوروبية المشتركة أصدرت حكماً (بنظافتى) وعدم وجود ديون علىّ فى معاملاتى بأوروبا ، وحتى لا يقال إن هذا الحكم صادر من محكمة أجنبية فقد طلبت من أحد المحامين عنى بمصر أن يتقدم بطلب إلى محكمة شمال القاهرة للحصول على شهادة ببراءة ذمتى بعد قضية الشيك الذى طاردنى الإنتربول المصرى بسببه لسقوط الحكم فى القضية بالتقادم ، وذلك بناء على مستندات تم تقديمها بالفعل إلى المحكمة ، ويتم حالياً نظر الطلب .

وحاولت الاقتراب من معرفة مكانها فقلت لها : مدام هدى . . قيل إنك قد تركت اليونان بعد أن تم توقيع اتفاقية للتعاون الأمنى بين مصر واليونان خشية تسليمك إلى مصر . . فما مدى صحة ذلك؟ . .

فقالت : الواقع أنه بعد رفض تسليمى إلى مصر فى موضوع الإنتربول والشيك شعرت بأنه لم يعد لى مكان فى أثينا ، فالصحفيون يلاحقوننى على مدى الأربع والعشرين ساعة . . أمام شركاتى ، وفى منزلى . . يتابعون جميع تحركاتى ، وأنا أولا وأخيراً بشر ، لذا فقد تركت اليونان حينئذ ، وأعود إليها (بشكل سرى) من آن إلى آخر لمتابعة أعمالى ، هذا بالإضافة إلى وجود أعمال أخرى لى ببعض الدول الأوروبية والتى كانت تحتاج إلى متابعة مستمرة من جانبى أيضاً . . لذا تنقلت لفترة بين بعض الدول الأوروبية . . قالتْ هدى الكلمات السابقة ثم

صمتت . . فقلتُ لها ضاحكا . . وهل مازال مكانك الحالى سرياً؟!

ضحكت وقالت : (لأمش سرى . . لكن أفضل عدم الإعلان عنه حالياً)!!

عدت أسألها : قلت من قبل إنك سوف تصرحين بأسماء كل من ساعدوك من المسئولين على الخروج من مصر بعد عودتك إليها . . . . ألم يحن الوقت بعد لذلك . . بمناسبة قرب عودتك؟ . . وكان سؤالى مقدمة للاستفسار بعدها عما أشيع حول حصول وزيرين آنذاك على مبلغ ٨ ملايين جنيه مقابل تسهيل خروجها . . إلا أنها ردت قائلة . . أستاذ محمد تعلمت من تجاربى ألا أصرح بكل الأسرار خاصة عندما تكون متعلقة بأشخاص معينين(!) ولكننى سوف أقول كل شىء فى الوقت المناسب وأعلن كل التفاصيل التى أحتفظ بها وهى كثيرة . . ولكن ما يهمنى حاليا هو العودة إلى مصر أولا .

وأخيرا . . قلت لها : مدام هدى هل صحيح أنك طلبت إقامة دعوى قضائية ضد الفنانة نبيلة عبيد بسبب فيلم (هدى ومعالى الوزير)؟! . . فأجابت : لم أشاهد الفيلم ولكن أحد محامى أخبرنى بأنه يسىء إلىّ، وقال لى لابد من إقامة الدعوى . . فوافقت وقلت «خليه يأكل عيش !» وأضافت . . عموماً فإننى أشكر كل من أساء لى بفيلم أو مقال لأنه ساهم بذلك ـ بشكل غير مباشر ـ فى تحقيق انتشار لى لم تكن تحققه عشرات الإعلانات بملايين الجنيهات!

وانتهت الأسئلة والإجابات . . وبعدها سألتنى هى عن الشكل الذى سوف أعرض به الموضوع . . فأخبرتها بأنه سوف يكون فى صورة حوار من أسئلة وإجابات وأكدت لها أننى لن أكتب حرفاً لم تقله . . فقالت لى إن هذا هو ما ترجوه وما يهمها كثيراً . . . وشعرت بقلقها بالنسبة لهذه المسألة، ثم قالت إن هذا الحوار سوف يكون مقدمة لحوارات أخرى معها لتمدنى من خلالها بمعلومات مهمة فى وقتها . . وكانت تشير بذلك إلى أسئلتى التى تهربت من الإجابة عنها بشكل محدد . . وقالت : أرجو أن تعتبرنى شقيقة لك بالخارج ، وأضافت أن الناس يعرفون بعضهم بعضاً لوجود احتياج متبادل (لا يكفينى هنا وضع عشر

علامات تعجب لأن الاحتياج والمصلحة لم يكونا على الإطلاق من أسباب إجراء الحوار معهابالنسبة لى) . . قلت لها . . (ربنا يخليك) . . واتفقنا على أن تعاود الاتصال بى مساء الأحد ١٤ فبراير لمعرفة موعد نشر الموضوع . . والذى طلبتْ هى تأجيله بسبب انشغال العالم حالياً بموضوع الملك حسين (كانت قد أذيعت أنباء عن مرضه الشديد وفى اليوم التالى أعلن خبر وفاته رسميا) وأنها تريد أن يكون للموضوع درجة مقروئية عالية . . وفقا لما قالته لى (!) وانتهت المكالمة .

وفى اليوم التالى (الأحد ٧ فبراير ٩٩) قمت بإخبار الأستاذ أحمد حسين مساعد رئيس التحرير ورئيس قسم الحوادث بالأهرام عن نجاحى فى إجراء حوار تليفونى مع هدى عبدالمنعم . . لمعت عيناه وهو يستمع إلى ثم قال كلمته التى كثيراً ما نتمنى نحن محررى القسم سماعها منه . . (ده حيبقى موضوع كويس قوى) . . وكان هذا ما جعله يعفو عنى حيث كنت قد وصلت العمل يومها متأخراً كالعادة . . وقال ضاحكاً . . (إنت ساعات بتعمل حاجات كويسة بس أعمل إيه معاك؟!!) . . واتفقنا على أن يكون موعد النشر يوم السبت التالى فى صفحة (حوادث وقضايا السبت) ، ولم أطلب التأجيل وفقاً لاتفاقى مع هدى حيث كان قد أعلن رسمياً يومها وفاة الملك حسين . . وهو ما يعنى أن الحوار سوف ينشر بعد حوالى أسبوع من الوفاة بما يضمن له درجة القراءة المطلوبة .

بعد ذلك قمت بالاتصال بسيادة المحامى (همزة الوصل مع هدى) وأخبرته بموعد النشر ليقوم بدوره بإخبارها به بطريقته الخاصة . . إلا أن المكالمة حملت لى مفاجأة . . لم تتمثل فقط فى أنه طلب نشر الحوار فى صفحة التحقيقات وليس الحوادث (وهو ما ليس من حقه) . . بل إنه طلب قراءة الموضوع قبل تقديمه للنشر وعلل ذلك بأنها ـ أى هدى ـ تريد أن تعرف ما سيكتب على لسانها . . والواقع أن الطلب أذهلنى . . بل وربما اعتبرته إهانة لى . . إلا أننى اتبعت أسلوب التسويف وعدم إعطاء رد مريح (!) ولكن يبدو أن قلق المحامى كان انعكاساً لقلق هدى نفسها فقد فوجئت بها تتصل بى فى اليوم التالى (الاثنين) بحجة

السؤال عن موعد النشر، إلا أن الهدف الرئيسى من المكالمة كان الاستفسار عما إذا كنت قد كتبت كلماتها من واقع الحوار الذى دار بيننا فى المكالمتين السابقتين أم لا . . وطمأنتها وقلت لها بشكل قاطع إننى لن أنسب لها كلاماً لم تقله، فشكرتنى وانتهت المكالمة!

وبسبب انشغالى بمتابعة بعض الأخبار اليومية لم أتمكن من كتابة الحوار بشكله النهائى إلا يوم الأربعاء (١٠ فبراير) وهو ما كان يعنى عدم امكانية نشره يوم السبت التالى . . وتأجيله للسبت الذى يليه . . . قدمت الموضوع إلى الأستاذ أحمد حسين رئيس القسم الذى قرأ عناوينه ثم سألنى ضاحكاً . . (حتتسجن؟!) . . قلت له . . (ماتخافشى يا ريّس!) . . وكانت صياغتى للموضوع من واقع ما جاء على لسان هدى والذى سبق أن عرضته فى موضعين سابقين فى هذا الكتاب فى الفصل السابق وفى هذا الفصل عند استعراض الحوار الدائر معها فى المكالمتين.

وفى يوم الأحد ١٤ فبراير . . فوجئت بالأستاذ أحمد حسين يخبرنى بأنه قد قرأ الموضوع وأعجب به بشدة . . ثم سارع بتقديمه إلى الأستاذ الكبير عبدالوهاب مطاوع مدير التحرير لمراجعته وإبداء الرأى فيه وامكانية نشر خبر عنه فى الصفحة الأولى يوم نشره باعتبار أنه انفراد (للأهرام) . . وها هو الأستاذ أحمد يخرج من مكتب الأستاذ مطاوع ليخبرنى فى سعادة بأنه ترك الموضوع لديه . . ويطلب منى أن أقوم بتسلمه منه بعد قليل بعد أن ينهى مراجعته لأعيده مرة أخرى إليه تمهيداً لنشره يوم السبت التالى (٢٠ فبراير) . . . . سعدتُ بذلك كثيراً وشكرت الأستاذ أحمد بشدة . . وكان هو سعيداً ومتحمساً للغاية . . وجلست فى انتظار الأستاذ مطاوع . . متشوقاً . . مترقباً . . قلقاً . . ولكن . . . . . طال الانتظار . . وطال . . وبعده . . كانت كبرى المفاجآت!!

5

الفصل الخامس

الابتسامة .. والدرس

بعد كل هذه السنوات . . تحدثت هدى عبدالمنعم . . المرأة الحديدية . . التى سودت عنها وحولها الآلاف من أوراق الصحف . . السيدة التى يصعب تأكيد أو نفى الكثير مما نشر عنها ، وتناولته الصحافة بمختلف فنونه من خبر وتقرير وتحقيق وحتى رسم الكاريكاتير . . أخيراً . . تحدثت هدى . . وذلك هو المهم . . بل الأهم . . أهم مما قالته ذاته . . هكذا خُيل لى . . للأسف الشديد ! !

تسمرت عيناى على باب مكتب الأستاذ عبدالوهاب مطاوع . . وانصتت أذناى إلى أجراس تليفونات قسم الحوادث . . فى انتظار أى إشارة أو هاتف يشير إلى أن الأستاذ الكبير قد انتهى من مراجعة الموضوع ، ولكن . . طال الانتظار . . وطال . . وإن كنتُ لا أظنه قد طال زمناً . . بل شعوراً . . وأخيراً . . استجمعتُ ما توفر لى من جرأة وإقدام ، وقررت الدخول إلى مكتبه (!) . . ولم لا ؟ ! فى الواقع إن ذلك سوف يكون أول احتكاك مباشر لى معه فى مجال العمل ، وطالما سمعت عن جديته الشديدة وعدم قبوله أى تهاون . . ولكن . . الموضوع يُعتبر (خبطة صحيفة !) . . والرجل معروف بموضوعيته فى العمل دون محاباة . . فلماذا التردد إذن ؟ !

طرقت باب المكتب . . واستأذنتُ فى الدخول . . وفى لحظات كنتُ أمام الأستاذ الكبير بكل ما له من هيبة ووقار . . قلت له بابتسامة تحمل شيئا من ملامح الفخر

المكتسى بالاحترام الشديد . . (مساء الخير يا فندم . . . أنا محمد شعير اللى عملت موضوع هدى عبدالمنعم) . . رد قائلا (آه أهلاً) . . ثم بادرنى بالسؤال . . (إنت وصلت لها إزاى؟) . . أخبرته بالقصة باختصار فى ثبات كنت قد بذلت جهدا للحفاظ عليه . . استمع الأستاذ مطاوع إلى بملامح لم استطع أن استشف منها شيئا . . وبهدوء شديد وجدتُه يسألنى . . (طيب فين الشريط؟!) . . السؤال وقع علىّ كالصاعقة . . . وسرعان ما تبدل الفخر خيبة . . والثبات اهتزازاً وتمتمة . . . (شـ . . . . . شـ . . . . . شريط؟!)

ـ رد الأستاذ عبدالوهاب قائلا :

شريط التسجيل . . إنت ما سجلتش الحوار؟!

ـ لا يا فندم . . بس الحوار كان بالتليفون زى ما قلت لحضر . . . . . .

‹ ولما ترفع علينا قضية وتقول أنا ما قلتش الكلام ده . . نعمل إيه؟!

ـ يعنى . . حضرتك . . هى حترفع قضية ليه؟ . . الموضوع بيعبر عن وجهة نظرها . . بس يعنى . . ما أعتقدش إنها . .

‹ فيه هنا فى الأهرام قسم الاستماع السياسى . . ممكن تكلمها وتسجل المكالمة . . وتقرأ لها الموضوع وتأخذ موافقتها عليه .

ـ بس الحقيقة . . أنا مش معاى تليفونها . . هى اللى بتتصل بى

‹ حاول تأخذ رقم تليفونها من المحامى الوسيط . . أو قل له يخليها تتصل بك تانى . . لكن عموماً انتظر حتى أقرأ الموضوع كله . . وبعدين نشوف

ـ حاضر يا فندم!

خرجت من مكتب الأستاذ الكبير محاولاً بصعوبة أن أجر قدمى إلى أى مكان داخل الجريدة . . ليكن قسم الحوادث أو الكافيتريا أو غيرهما . . ليكن أى مكان . . لا يهم . . ضاعت (الخبطة الصحفية) . . أو على الأقل تأجل القرار بشأنها

. . ماذا لو لم تتصل هدى عبدالمنعم بى مرة أخرى؟! ماذا لو لم يكن تسجيل الحوار سهلا؟! لا أعرف أحدا من الزملاء بقسم الاستماع حتى يساعدنى على ذلك (!!) . . فى جميع الأحوال هناك اجراءات أخرى لابد من اتخاذها فى الموضوع . . آه . . الموضوع . . ذلك الذى كنت قد بدأت أتخيله منشوراً بالجريدة يوم السبت المقبل . . كم عموداً؟ . . مكان الصور؟ . . و . . و . . و . . ووسط الأفكار والتساؤلات الحزينة . . قفزت إلى وجهى ابتسامة بينما كنت ماشياً فى تثاقل . . لكنها . . . . لم تكن ابتسامة (ماكرة) كتلك التى كانت بعد اكتشافى أن اتصال هدى بمكتب صديقى المحامى أثناء وجودى به كان مرتباً . . كما لم تكن بالطبع ابتسامة (فخر) كالأخرى التى صاحبتنى إلى مكتب الأستاذ مطاوع . . بل هى من نوع آخر يعرفه جيدا أبناء جيلنا الشاب . . وهى غالباً ما تصاحبها عبارة (شُفت . . مش قلت لك . . مفيش فايده) . . هى ابتسامة سرعان ما تجد طريقها نحو شفاهنا ـ نحن أبناء هذا الجيل ـ كلما وقع ما نكره . . أو حدث ما لم نخطط له . . وكأننا نسعد به لأننا نستمد منه دليلاً على أن العمل لا جدوى منه . . وأن الكفاح من أجل المبادىء والمثل العليا لا طائل من ورائه . . . وباختصار أنه (مفيش فايده)!

والواقع أننا فى أغلب الأحيان ـ كما يقول صديقى الأديب (الشاب أيضاً) حاتم رأفت ـ نكون بارعين حقا فى تقمص أدوار المظلومين . . وارتداء ثياب المجروحين . . ليس فقط لإقناع الآخرين بذلك . . بل حتى لاقناع أنفسنا وتصديقها!!

■■■

ظللت أتابع الأستاذ عبد الوهاب مطاوع يومياً لمعرفة رأيه بعد قراءة الموضوع . . . وكان يخبرنى دائما بأنه لم يفرغ من قراءته بعد ، وفى الوقت نفسه أعدتُ الاتصال بالمحامى (الوسيط) طالباً منه أن تتصل بى (مدام هدى) مرة أخرى للاستفسار عن بعض النقاط فى موضوع الحوار وحددتُ موعد الاتصال لضمان وجودى بالمنزل وقته وبالفعل اتصلت هدى إلا أننى أنكرت وجودى حتى لا تتساءل عن سبب

تأجيل استفساراتى لمكالمة أخرى وطلبت من شقيقتى الاعتذار لها لانشغالى بعمل مفاجىء وأن تخبرها بأن تعاود الاتصال بى فى (الأهرام) يوم الخميس ١٨ فبراير ٩٩ الساعة السادسة والنصف مساء بتوقيت القاهرة وتركت لها رقم التليفون الداخلى الخاص بقسم الاستماع السياسى . . دون إخبارها بذلك بالطبع . .

سعدتُ للغاية بنجاح الترتيب الخاص بتحديد موعد الاتصال، وفى يوم الأربعاء ١٧ فبراير دخلت إلى الأستاذ عبدالوهاب مطاوع لأخبره بنجاحى فى الوصول إلى هدى مرة أخرى وإمكانية تسجيل المكالمة . . ثم عدت لأسأله سؤالى التقليدى عما إذا كان قد قرأ الموضوع أم لا . . وفى هذه المرة رد الأستاذ الكبير قائلا :

* مش عارف ليه أنا مش مستريح للموضوع ده

ـ ليه بس يا فندم؟

* هى قالت كلام كثير لا دليل على صحته، مثلاً أنها أدخلت ٥٠ مليون جنيه إلى مصر . . إيه الدليل ؟! (شطب الأستاذ مطاوع هذه العبارة ولم تنشر بالفعل ضمن الحوار) . . وبعدين كان لازم تواجهها أكثر من كده . . فين موضوع اليونان؟! لكن كده أنا شعرت بأن منطقها أعلى من منطقك . . كان لازم يبقى منطقك أقوى .

ـ فى الحقيقة . . أنا ما تكلمتش معها فى موضوع اليونان لأنها تكلمت فيه قبل كده فى حوار مع طارق عبدالجابر مراسل جريدة (الجمهورية) فى أثينا (آنذاك) من حوالى ٣ سنوات (عام ٩٦) .

* لأ برضه . . لما تعمل حوار مع هدى عبد المنعم يبقى لازم تسألها عن موضوع أثينا . . هل صحيح أنها قالت فى البداية أنه مسيحية؟ وهل قالت فعلاً إن المسيحيين يتم اضطهادهم فى مصر؟ . . كده . .

ـ حاضر يا فندم . . لما تتصل بى بكره حأتكلم معها بالتفصيل فى موضوع اليونان . . وإن شاء الله الموضوع حيعجب سعادتك . . شكرا

* شكرا

خرجت من مكتب الأستاذ الكبير . . بينما ظل لسانى يردد العبارة . . (منطقها أعلى من منطقك) . . . نعم يا سيدى . . نعم يا أستاذ مطاوع . . لقد كان منطقها بالفعل أعلى من منطقى . . . وكان حوارى معها فى صورته التى قدمته بها (والمنشور فى الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب) فارغا حقا . . استندت فيه إلى أن الأهم . . هو أن هدى تحدثت . . وليس ما قد تحدثت به . . هكذا خيل لى يا سيدى للأسف الشديد . . كان الحوار خاويا . . هشا . . وعندما أعدت قراءته بعد تسلمى إياه من الأستاذ مطاوع . . وجدت أننى كنت بالفعل (شبه بوق) لهدى . . . فقد قالت كل ما تريد . . ولم تقل شيئا ـ تقريباً ـ مما أريد . . اعتذرت عن عدم الإجابة عن الأسئلة التى لا تريدها . . أعلنت ما أرادت . . وأخفت ما أرادت . . لم تكن هناك أية محاكمات لها . . لم تدخل قفص الاتهام داخل محكمة الرأى العام . . بل ربما لم تدخل المحكمة من الأساس . . نعم يا أستاذ مطاوع . .

لقد تعلمت منك شيئا . . أو أشياء . . موضوع صحفى وحيد . . ودقائق معدودة قضيتها معك . . علمتنى الكثير يا سيدى . . (منطقها أعلى من منطقك) . . ها هى كلماتك تشعل داخلى نيران (المواجهة الحوارية) التى طالما حلمت بأن أكون أحد فرسانها . . وهاهى كلماتك تضع كرامتى الصحفية (والتى اعتز بها كثيرا رغم حداثة عهدى بالصحافة كمهنة !) فى مأزق كبير . . فالموضوع بحق غير صالح للنشر . . ليس لأسباب رقابية . . أو أخرى تتعلق بالمعلنين فى الجريدة . . أو غيرها من الأسباب التى كان يمكن لى معها أن أتقمص دور المظلوم . . المقهور . . الموضوع غير صالح للنشر . . لأسباب فنية . . نعم لأنه ببساطة . . تافه لا يصلح . . . . . ولكن . . لم تحسم الجولة بعد . . وإن غداً (موعد الاتصال) لناظره قريب !

6

الفصل السادس

.. وطار شـــــريط التسجـيل

فى صباح الخميس ١٨ فبراير . كانت درجة الاستعداد لدى قد بلغت أقصاها . . جهزتُ أوراقى . . أعددت الأسئلة التى سأبدأ بها . . وهى نفسها تلك التى سبق أن طرحتها عليها فى المكالمتين السابقتين ، وذلك للحصول على تسجيل صوتى لإجاباتها عنها كما قمت بإعداد الأسئلة الجديدة وتجهيزها بشكل منفصل . حتى أكون متيقظاً لها!

ولا أدرى لماذا حرصت على ارتداء بدلة كاملة هذا اليوم . . تماماً كما يحدث عند إجراء أية مقابلة صحفية . . رغم أن المقابلة هنا . . تليفونية .

وقبل حوالى ساعتين من موعد اتصال هدى . . التقيت بالزميل موسى رحيم المحرر بقسم الاستماع السياسى والذى كنت أعرفه معرفة سطحية . . وشرحت له الموضوع وطلبت مساعدته . . والوقع أنه قد سهل لى الأمر تماما . . مما جعلنى أتفرغ للترتيب للحوار نفسه . . دون الاهتمام بالأمور الفنية المتعلقة بأزرار التسجيل وأسلاك التليفون . . وغيرها من المسائل التى أجهلها باقتدار . . ومن المفارقات العجيبة هنا . . هو أنه بعد أن اتصلت هدى فى الموعد المحدد بالفعل . . بسويتش الأهرام . . وتم إحالة المكالمة إلى أحد تليفونات قسم الاستماع . . رد أحد الزملاء بالقسم عليها . . ثم نادى على الزميل موسى رحيم قائلا : مكالمة لمحمد شعير . . فرد عليه قائلا : مش هنا ده فى الحوادث (!!) . . وبينما كان الزميل الآخر يعتذر

لهـا . . صـرخت قـائلاً . . أيوه . . أيوه . . وهنا شـعـر مـوسى بالخـجل الشـديد والارتباك . . وبادر بالاعتذار لأنه ظننى زميلاً آخر . وأمكن التقاط المكالمة . . وبدأ شريط التسجيل فى الدوران . . مع بداية كلمات هدى عبد المنعم فى التليفون!

وأستأذن القارىء الكريم . . . فى أن انقل له نص ما دار فى الحوار دونما تصرف من جانبى إلا بإجراء بعض عمليات (مونتاج) بسيطة لما جاء مكرراً، كما أستأذنه فى عرض الحوار كما هو بلهجته العامية . . . وتفاصيله . . سكناته . . وضحكاته . . ففى ذلك اقتراب كبير من شخصية المتحدثة . . واعتذر مسبقا عن تكرار اسمى على لسانها . . . ولكن نقلى ذلك عنها ليس لذاتية من جانبى أو مرض بالعظمة . . . وإنما التزام بنص الحوار . . . ليس إلا

■■■

مدام هدى . . حضرتك قلت لى أنك قدمت طلب تقريباً للنائب العام . . .

ـ نعم

بس الحقيقة أنا كاتب الكلام بشكل سريع . . برضه حضرتك لو تفكرينى به تانى . . ممكن؟

ـ حاضر . . صوتك بعيد شويه يا محمد

طيب . . ثانية واحدة (وهنا أشار لى الزميل موسى رحيم بأن التسجيل سوف يكون سيئا والصوت غير واضح . . وهو ما هدد بتعرض الموضوع للفشل كلية مرة أخرى . . ولكن على الفور قام الزميل بنقل عملية التسجيل إلى كابينة أخرى وتم تغيير الشريط والتليفون ونقلت أوراقى فى لمح البصر إلى الكابينة الجديدة) .

ـ ألو . . أيوه يا مدام هدى؟

ـ حضرتك سامعنى؟

أيوه كده معقول . . كده كويس بالنسبة لحضرتك؟

آه الحمد لله . . سامعاك كويس . . تفضل يا سيدى أنا معك

الله يخليك ـ معلهش حأطول على حضرتك شويه . . كان نفسى آخذ تليفون حضرتك . . بس بقى مش عارف . .

(ضحكت ضحكة أظنها صفراء!) . . إن شاء الله . . الفترات القادمة

(ثم تم استعادة المعلومات التى سبق أن ذكرتها فى المكالمتين السابقتين فيما عدا بعض الأشياء الجديدة التى أعرضها هنا قبل الانتقال إلى الأسئلة الجديدة)

كنت قلت لى أن أحد الأسباب أو السبب الرئيسى يعنى فى موضوع سعى الانتربول وراء حضرتك هى أسباب سياسية أكثر منها قضائية . . ده صحيح؟

ـ أنا أتحفظ فى هذه النقطة . . هى مش سياسية بس هم كانوا عايزين إنى أرجع لحين ما يشوفوا الديون اللى عند المدعى الاشتراكى حتسدد إزاى . . ولكن . .

(قاطعتها) . . بس حضرتك عارفه يا مدام هدى إن المدعى الاشتراكى مش بيتعلق شغله بشخص الخاضع للحراسة . . يعنى أتصور . .

ـ عفوا . . عشان حضرتك تكون فى الصورة . . هم ذهبوا إلى المدعى الاشتراكى قبل ما ييجوا إلى أثينا وقابلوا المسئولين هناك . . والمدعى الاشتراكى قال لهم أيامها إحنا خلاص على وشك توقيع اتفاقيات مع البنوك . . ومش محتاجين هذه السيدة وهذا وارد فى المحاضر الرسمية ، وعندنا أوراق رسمية تؤكده فى الملف بتاع أثينا . ومع ذلك برضه الإنتربول جاء وأنت عارف القصة إياها طبعا . . ولكن أنا لى تعليق كمان على هذا الموضوع وهو أنه رغم أن البعض قال إن مدام هدى انتصرت فى موضوع الإنتربول . . أنا أقول إطلاقاً لم يكن عندى شعور بالانتصار أو خلافه لأننى وضعت فى ذهنى وخطتى أننى راجعة آجلا أو عاجلا إلى مصر لأنها بلدى وأهلى .

طيب مدام هدى . . فيه بعض نقاط برضه مطلوب استكمالها

ـ تحت أمرك

وأرجو أن يتسع صدرك لنا شويه

ـ لا . . تحت أمرك . . حضرتك بتساعدنى . . بالعكس

طيب . . خلال فترة موضوع اليونان . . كان فيه جرائد كثيرة نسبت لك كلام ومعلومات نشرت عن هذا الموضوع . . والحقيقة أننا محتاجين نستفسر من حضرتك عن ذلك

ـ تحت أمرك

كان قد أشير أنك قلت فى الأول أنك مسيحية . . . . وأنه كان ظهر جواز سفر لك باسم تانى هو صفية سلام (أشير هنا إلى جواز سفر قدمه الإنتربول للمحكمة فى اليونان وعليه صورة هدى باسم آخر وذكر مسئولو الإنتربول أنها خرجت من مصر بهذا الجواز المزور وأن اسم صفية سلام كان لخادمة عند هدى قبل هروبها من مصر) كما . . .

ـ (قاطعتنى) . . نعم . . نعم . . كانت الجرايد أثارت موضوعات كثيرة فعلا فى هذا الموضوع .

(وعدت لمواصلة حديثى) . . وأن برضه حضرتك زعمت أن المسيحيين يتعرضون لاضطهاد دينى فى مصر . . مطلوب من حضرتك أنك تفسرى لنا الكلام ده كله ومدى صحته . .

ـ Ok . . هذا الكلام ليس لى أى علاقة به إطلاقا (قالتها بنبرة حاسمة وشكل قاطع) . . وتأكد أن هذه القضية قد أودعتها فى يد أربعة من أكبر المحامين الدوليين ليس على مستوى أثينا فقط لأن الموضوع كان يتعلق بمشكلة دولية بين دولتين (!!) واللى حصل إنى تركت لهؤلاء المحامين الحرية المطلقة فى وضع خطة الدفاع الكاملة عنى دون الرجوع لى .

بس أكيد برضه يا مدام هدى . . هم بيجهزوا دفاعهم من حضرتك . . يعنى لازم . .

ـ (قاطعتنى) . . إطلاقا . . لم يحدث هذا لأننى لست على دراية بالقانون الدولى

(وأكملت) . . نعم ولكن أنا لما أوكل محاميا فى قضية معينة . . صحيح لأننى أكون مش فاهم القانون وهو فاهمه . . لكن أنا أعطيه المعلومات التى تساعده وتساعدنى فى أن أدافع عن نفسى

ـ الطرف المصرى وهو الإنتربول قدم (للمحكمة) ملفاً لم يكن يحتوى على الحقيقة كاملة . . وهكذا فإنه إذا قدم طرف الحقيقة ناقصة فإن المقابل أن يقدم الطرف الآخر وهو الدفاع حقائق ناقصة أيضا . . معاى سعادتك؟!

يعنى الدفاع عندما أثار نقطة الديانة المسيحية والكلام ده كان محاولة للرد أم . . .

ـ هذا الموضوع خاص بالدفاع لسبب وهو أن الدفاع له مطلق الحرية . . هذه الدول أوروبية . . معاى سعادتك؟ الدول الأوربية يتمتع فيها القضاء بحرية مطلقة ولا يخضع فيها لأى ضغوط مهما كانت إطلاقاً . معاى سعادتك وفى هذا الموضوع بالذات الدفاع أخذ بجميع الوسائل التى تكفل له الانتصار فى القضية . . وأنا كنت بعيدة كل البعد . . ولعلم سعادتك هذا الكلام الذى كتب فى الجرائد لم يكتب على لسانى أنا إطلاقا ولكن . .

(قاطعها قائلا) . . طيب معلهش مدام هدى . . . سأقول لحضرتك حاجة علشان برضه نكون أمام الحقائق

ـ تفضل

جواز السفر ده جابوه منين؟!

ـ آه . . جواز السفر بتكلم فى نقطة جواز السفر . . الإنتربول قدم صورة (شددت عليها ثم كررتها مرة أخرى) . . صورة . . وهذه الصورة جاء فيها أنه جواز سفر تم

استخراجه من مصر، وهذا الجواز هو الذى سافرت به السيدة هدى عبدالمنعم . . .

اللى هو باسم صفية سلام؟!

ـ باسم السيدة صفية محمد على أو صفية إيه كده (ذكرت هدى هنا بنفسها الاسم الكامل للسيدة وهو صفية محمد على سلام) وعندما تم تقديم هذه الصورة إلى الحكومة اليونانية وليس الأصل طلبت الحكومة (الملاحظ هنا أنها لم تقل «القضاء» اليونانى بل «الحكومة» وكررت ذلك مرتين) أثناء المحاكمة تقديم الأصل حيث لايعتد بالصور فعجز الإنتربول عن تقديم الأصل . . دى رقم ١ OK ؟

تمام

ـ رقم ٢ أن المحامى الخاص بى قدم جواز السفر الخاص بهدى عبدالمنعم مختوما بختم رسمى من مطار القاهرة . . أى أن خروجى من مصر تم بجواز هدى عبدالمنعم

المعلومه دى فى الحقيقة لم تذكر عندنا فى الصحافة

ـ لا . . تفضل سعادتك خذها عندك

نعم . . لأنه هناك ملف خاص بحضرتك يضم جميع ما نشر عنك فى الموضوع ده

ـ لكن للأسف . . النشر كان يتم من وجهة نظر الأطراف الأخرى . . وأنا عمرى يا محمد بيه ما تحدثت إلى الصحافة . . وسعادتك تعلم أن ألف باء الصحافة أن تأخذ رأى جميع الأطراف

نعم . . طبعا . . الموضوعية . . طيب مدام هدى كنا برضه . . .

ـ (قاطعتنى) . . سعادتك كتبت نقطة جواز السفر؟ مدام هدى خرجت بجواز هدى عبدالمنعم

نعم . . طبعا

ـ والجواز مختوم بختم المطار . . ولا أعرف شيئا عن هذا الجواز الذى يدعونه . .

ومازلت حتى الآن أحمل جواز هدى عبدالمنعم

طيب . . برضه اللى كانت الصحف نقلته عن وقائع المحاكمة أن حضرتك فى البداية كنت تقولى أنه لا علاقة لك بهدى عبدالمنعم وأنك لا تعرفين أحدا بهذا الاسم . . وأنك سيدة أعمال هاجرت بعد الثورة من مصر أو حاجة زى كده . . الكلام ده صحته إيه؟!

ـ هذا الكلام تم تحريفه

كيف؟!

ـ لم يكتب حسب ما تم أثناء هذه المحاكمة .

إزاى يا مدام هدى؟

ـ عندما وجهت لى المحكمة الأسئلة عن كيفية تواجدى باليونان وكيفية إنشاء الشركات العديدة التى أملكها هناك . . كان ردى إنى لما خرجت من مصر توجهت إلى أمريكا ولم أتوجه إلى أثينا مباشرة وهذه حقيقة . . وسعادتك تعلم أن الترجمة الحرفية صعبة جداً . . وأنا كنت أتحدث باللغة الإنجليزية . . معايا سعادتك؟

أيوه .

ـ فالترجمة أحياناً يحصل فيها خطأ . . أو تحريف .

الترجمة فى المحكمة يعنى؟!

ـ (ترد بشكل قاطع) . . نعم . . نعم . . وفيه أخطاء كثيرة تشهدها ساحات المحاكم الأوروبية لأن الترجمة تكون مش صحيحة .

حضرتك فسرى لى النقطة دى تانى بخصوص هذا الموضوع بالذات .

ـ عفواً . . أثناء المحاكمة أنا كنت أتحدث باللغة الإنجليزية التى أتقنها الحمد لله رب العالمين بطلاقة . . . والمحكمة اليونانية جميع الأسئلة فيها باللغة اليونانية .

نعم.

ـ وهنا يتم الاستعانة ببعض المترجمين التابعين للمحكمة، وهؤلاء المترجمون ليسوا على مستوى عال من الكفاءة.. ومعظم المحاكم تشهد مثل هذا الكلام.. وهم يعانون من هذه النقطة.

هوَّ ترجم لحضرتك غلط مثلاً؟!

ـ نعم.. نعم.. ترجم للمحكمة خطأ.. أنا قلت أننى توجهت إلى أمريكا وبعد إنشاء شركات عديدة هناك قمت بالتوجه إلى أثينا لإنشاء بعض الشركات الملاحية.. وهنا حصل الخطأ فى الترجمة.. وهذا الخطأ موجود فى ملف المحكمة.

نعم.. يعنى مدام هدى لما أنا مثلاً أقول أنا فلان الفلانى فهل يمكن أن ينقل عنى المترجم قولى أننى لست هذا الشخص.. يعنى مش ممكن يعكس.. ولاّ إيه؟! برضه الهدف من كل ده إن إحنا نعرض الحقيقة ونقدم الصورة الحقيقية.

ـ نعم.. أكيد الهدف هو عرض الحقيقة، وهنا الدخول فى تفاصيل المحاكمة الأولى التى استمرت ٨ ساعات صعب.. أنا علشان أقول تفاصيل دقيقة عايزة أيام.

لا.. هى بس النقطة دى.. هل بالفعل حضرتك أنكرت إنك هدى عبد المنعم فى بداية المحاكمة؟!

ـ إطلاقاً.. لم يحدث.. بدليل أن المحامى الخاص بى قدَّم للمحكمة جواز سفر هدى عبد المنعم الذى خرجت به من مصر وعليه تأشيرة رسمية.. وهذا دليل أننى لم أنكر أننى هدى عبد المنعم.

ده كان فى مرحلة لاحقة فى المحكمة بعدين..

ـ إطلاقاً.

لكن فى بداية المحاكمة . . ؟!

ـ عفواً . . فى بداية المحاكمة . . الحرية كانت متروكة للإنتربول والحكومة المصرية لكى يقدموا ماعندهم بدليل أن الحكومة المصرية كسبت الجولة الأولى . ونحن لم نقدم الدفاع الخاص بنا إلا فى المحكمة العليا ـ حسب النظام هناك ـ لأن دى محكمة استثنائية خاصة بحكومات الدول مش زى المحاكم العادية . . وإحنا دفاعنا لم يسمح لهم بالدفاع فى المرحلة الأولى التى أعطيت بالكامل للحكومة المصرية وممثليها والحمد لله رب العالمين . . ربنا وفّقنا لما قدمنا دفاعنا . (ليس لدينا دليل على صحة ما قالته هدى عبد المنعم هنا عن النظام القضائى فى اليونان!) .

طيب . . حضرتك قلت أن المحامين هم الذين تولوا الدفاع بالكامل وتقديم المعلومات فى القضية . . وقد قال هؤلاء المحامون أن السبب الحقيقى لملاحقة الحكومة المصرية لك أسباب سياسية مش مجرد حكم قضائى بثلاث سنوات . . ماهى هذه الأسباب؟!

ـ هم الحقيقة استندوا فى كلامهم ده إلى قانون المدعى الإشتراكى نفسه بعد أن ترجموه حرفياً ودرسوه كويس جداً . . وهم قالوا إن هذا القانون من وجهة نظرهم يعتبر قانوناً سياسياً وليس قانوناً عادياً . . لأن مفهوم القانون العادى هو الذى تحكم به الدولة وليس أى قوانين أخرى . . وبذلك فإن القانون الذى وُضعت بموجبه السيدة هدى تحت الحراسة هو قانون استثنائى أى سياسى . . هى دى النقطة التى استندوا إليها . . لكن الصحف قامت بتأويلها بقى إلى سياسة وغيرها وكلام فارغ .

بعض ما نُشر فى الموضوع أيضاً كان يتعلق بالشهود فى القضية . . ومنهم رجل الأعمال أحمد الحمامصى وقال إن حضرتك حاولت رشوته بخمسة ملايين دراخمة ليشهد فى صالحك . . وكذلك (أو لجا) إحدى صديقاتك وقالت إنك قلت لها إن المسيحيين يضطهدون فى مصر . . رأيك إيه فى الكلام ده؟!

ـ هذا الكلام لم يحدث إطلاقاً . . وقد جاء عن لسان رجل الأعمال المصرى أحمد

الحمامصى ولم يجئ عن لسانى إطلاقاً . . وأنا لستُ فى حاجة لدفع رشوة لأى إنسان . . لأنه كان هناك أربعة محامين من أكبر المحامين العالميين يترافعون عنى، ومنهم اثنان لهما شهرة عالمية ويترافعان فى محكمة العدل الدولية فى لاهاى . . وباختيارى لهؤلاء المحامين لست فى حاجة إلى دفع رشوة لأى إنسان من أى نوع .

طيب . . هوّ ليه قال كده يامدام هدى؟!

ـ هذا الشخص له بعض المعاملات مع شركاتى الملاحية بأثينا . . وكان يفتعل أنواعاً من المنافسة الرخيصة . . وأنا رفضت التعامل معه مطلقاً . . وتعلم سيادتك أن هناك أحقاداً تكون موجودة بدليل أنه قال هذا الكلام فى المحكمة(!)

وبالنسبة لأولجا التى أعتقد أنها صديقة حضرتك فى اليونان؟!

ـ هى صديقة حميمة جداً وهذه السيدة شهدت فى المحكمة شهادة واحدة فقط .

اللى هىّ إيه بقى؟!

ـ شهادتها مسجلة فى المحكمة غير الكلام اللى حرّفوه . . . هذه السيدة قالت إذا حصل إن مدام هدى تم القبض عليها وأودعت السجون المصرية فإنها ستتعرض للعذاب . . بمعنى أنها ستمنع من ممارسة أعمالها، وفى نفس الوقت فإن السجون ليست مؤهلة ولو ببعض الأشياء البسيطة التى تناسب آدمية الإنسان . . وذلك لأنها خاضت هذه التجربة وسُجنتْ فى السودان . . . فقالت إن سجون السودان مشابهة للسجون المصرية، ولذلك ذهبتْ إلى المحكمة لتضعها فى الصورة بالنسبة لما يحدث فى هذه السجون .

هى قالت إن حضرتك اللى قلت لها كده . . وأنك مصدر هذه المعلومات بالنسبة لها .

ـ لا . . لا . . شوف يامحمد بيه . . علشان تبقى عارف أنا خطة دفاعى كانت قوية جداً . . فعندما تدفع حوالى مليون دولار لأربعة من أكفأ المحامين فأنت لست فى حاجة إلى شهود . . معايا سعادتك؟ والحكم لم يأت ارتجالياً إنما جاء ترجمة

لمستندات قانونية ودراسة وافية للقانون الدولى فى مجال تسليم وتبادل الناس بين الدول . . وهذه النقطة أغفلتها الحكومة المصرية فى تقديم ملفها .

يعنى (أولجا) تطوعت من نفسها أم بناء حتى على طلب من المحامين عنك؟

ـ إطلاقاً . . تطوعت من نفسها وكانت موجودة أثناء المحاكمة من أولها لآخرها . . بصفتها صديقة .

بعض الوكالات ساعتها قالت إنه كانت هناك دعاوى قضائية كثيرة أقيمت فى اليونان ضدك خلال تلك الفترة على أساس أنه إذا صدر القرار بتسليمك إلى مصر تكون هناك أحكام قضائية ضدك فى اليونان تستلزم بقاءك . . هل هذا صحيح؟

ـ نعم هذا الكلام صحيح . . وكما قلت لك . . . . . .

صحيح؟!

ـ نعم . . الصح أنا بأقول لسعادتك أنه صح . . هذا الكلام صحيح . . وكما قلت لك أن الدفاع استخدم جميع الوسائل التى تكفل له نجاح المهمة التى وكلته بها . . وما تم استخدامه هنا مشروع قانوناً . . ففى ساحات المحاكم يستخدم كل طرف جميع الوسائل التى تكفل له نجاح مهمته . . بدليل أننى تركت لممثل الحكومة المصرية السيد اللواء الروبى ساحة المحكمة بالكامل ليقدم جميع المستندات الصحيحة . . وغير الصحيحة (وكررتها) . . غير الصحيحة .

غير صحيحة . . زى إيه؟!

ـ كمثال على ذلك أن الحكم فى قضية الشيك سقط قانوناً (تقصد سقط بالتقادم) ورغم ذلك تقدمت الحكومة المصرية بحجة هذا الحكم . . ولم يقل (اللواء سراج الروبى) أن هذا الحكم قد سقط مما جعلنا نرسل إلى المحاكم المصرية للحصول على الصورة الحقيقية للحكم ومايفيد أنه سقط وأضفناها إلى الدفاع الخاص بنا .

طيب . . الحكومة عملت ليه كده يا مدام هدى من وجهة نظرك؟

ـ فى الحقيقة . . أنا أرجح أن الحكومة المصرية مع احترامى الشديد لها ترى أنه عندما خرجت هدى عبد المنعم (من البلاد) كان خروجها ده فى ظروف غير طبيعية . . فاسترجاع هدى عبد المنعم معناه . . مش عايزه يعنى أقولها صراحةً . . يعنى أنا لما خرجت كان ده طبعاً بدون إذن من الحكومة . . فإسترجاع هدى بأى وسيلة معناه ردّ اعتبار للحكومة المصرية . . ده بمنتهى الأمانة ومنتهى الصراحة . . لأنه لما مواطن يخرج وهوّ عليه منع سفر من أكثر من جهة رسمية . . يعنى أن حضرتك كسرت الكلام اللى قالته حكومتك . . ففى الحالة دى حكومتك عايزة ترجعك بأى أسلوب وأى طريقة حتى لوكانت المستندات المقدمة غير صحيحة .

طيب . . كان قيل أيام السفر أن هناك وزيرين سابقين حصلا على ٨ ملايين جنيه مقابل تسفير حضرتك . . ده صحيح ولاّ إيه؟!

ـ فى الواقع موضوع سفرى من مصر مازلت متحفظة عليه حتى الآن . . وإن شاء الله بإذن الله رب العالمين . . عند نزولى إلى مصر سأشرح الحقيقة كاملة . . معلهش يامحمد بيه . . يعنى النقطة دى سعادتك اكتبها بهذا النص . . وسأشرح هذا الموضوع بالكامل مستقبلاً . . ومدعماً بالمستندات الرسمية .

والله . . مستندات؟! يعنى . . ياريت فعلاً! (قلتها بشىء من الاستغراب).

ـ (كررتها بشكل قاطع) . . مدعم بالمستندات الرسمية .

يعنى ـ إحنا كده تقريباً جمعنا معظم العناصر .

ـ (تضحك) .

وأنا آسف لإننى رجعت حضرتك لذكريات .

ـ بس محمد بيه . . أنا ملاحظة سعادتك ركزت قوى على موضوع أثينا . . أكثر من تركيزك على موضوع سيادة النائب العام . (تقصد طلب رفع اسمها من قوائم ترقب الوصول) .

لا . . لا . .

ـ أنا يهمنى موضوع النائب العام أولاً . . قبل موضوع أثينا بكثير .

هىّ بس . . موضوع أثينا كان فيه نقاط كثيرة مش مفهومة .

ـ نعم . . على فكرة . . أنا لى ملحوظة فى خلاصة تحليلك لموضوع أثينا . . رغم مانشر فى الصحف ورغم حصولى الحمد لله على حكم محكمة بعدم تسليمى للحكومة المصرية . . ولكنى أكنُّ كل احترام لبلدى ولجميع المسئولين ببلدى الذين يقفون معى سواء أخطأت أم لم أخطئ(!) وأنا أمنيتى إنى أرجع . . وحأقول لحضرتك حاجة . . انتصار الإنسان على بلده . . ده مش انتصار .

لا . . طبعاً طبعاً .

ـ ده دفاع عن النفس . . وهو دفاع مشروع . . لأنى ماكنتش أقدر أرجع ولسه ظروف الحراسة لم تتبلور . . ومطلوبة فى المطار (قوائم ترقب الوصول) . . (ثم تنفعل قليلاً) ومقدرش أرجع فى حين أن سيادة وزير الداخلية (حسن الألفى آنذاك) يعلن ٢٤ ساعة فى الجرائد أثناء المحاكمة أنه بمجرد نزول هدى عبد المنعم إلى مصر سيتم إيداعها السجن . . وهذه الجرائد ترجمتْ فى المحكمة . . وللأسف كانت تصريحاته يومياً فى الجرائد من ضمن عوامل نجاحى فى هذه القضية . . علشان سعادتك تكون فى الصورة . . كمان دى نقطة مهمة جداً . . المحكمة هناك تعجبت . . كيف يترك وزير داخلية جميع مشاغله وأعماله . . ويطالب بتسليم سيدة بخصوص شيك . . يعنى دى منطقياً لاتعقل !

كانت دى هى وجهة نظر المحكمة؟

ـ طبعاً . . أهو ياسيدى أنا إديتلك معلومة جديدة (ثم تضحك) .

(قلت لها ضاحكاً) . . متشكر جداً مدام هدى .

ـ OK .

(واتفقنا على إتصالها بى فى المنزل مرة أخرى يوم الجمعة ٢٦ فبراير الساعة ١٢ مساء لإخبارها بموعد النشر . . وقالت لى أن الموعد مناسب للتوقيت عندها!)

ـ(وعادت هدى لتقول) . . على فكرة أنت تعبتنى النهارده وأنا صايمة ! ثم تضحك) .

(وضحكت أنا أيضاً).

ـالحمد لله . . لأن يوم الخميس دايماً مقدس عندى . . هو والجمعة ويوم الاثنين (!!) . . الحمد لله . . ربنا يعيننا جميعاً .

ربنا يوفق حضرتك .

ـطيب ياسيدى . . شكراً محمد بيه .

شكراً مدام هدى .

ـ(وعادت لتتحدث مرة أخرى) على فكرة . . أنا أتنبأ لك بمستقبل كبير جداً .

ربنا يخلى حضرتك .

ـأنت محاور ذكى (قالتها بشىء من الانفعال) . . محاور ذكى جداً . . وبعدين بتركز على الهدف . . مهما أنا ألفّ منك . . بتركز على الهدف تانى . . (عفواً سيدى القارئ . . لم أذكر هذا المدح من جانبها لى . . فخراً أو ذاتية . . إنما لأنها اعترفت بنفسها خلاله بمحاولات التفافها وراء الأسئلة . . وأظن فى ذلك دلالة مهمة . . لذا فضلت عدم حذف هذه الكلمات) .

لا . . (ثم ضحك متبادل).

ـربنا يوفقك يامحمد وأشوفك فى أحسن المراكز . . طيب ياسيدى . . مع ألف سلامة .

مع السلامة .

7

الفصل السابع

الصمت الطويل!

وأخيراً . . تحدثت هدى عبد المنعم فعلاً . . وأخيراً . . شعرتُ بأننى قد بذلت مابوسعى لاستخراج أكبر قدر ممكن من (بئر المجهول) التى حفرتها على مدى خمسة عشر عاماً وربما كان غيرى يستطيع أن ينجز العمل أفضل منى كثيراً . . ولكن . . هذا هو أنا . . الآن .

حاولت قدر جهدى عند كتابتى الموضوع . . أن أنقل أهم مادار بينى وبين المرأة الحديدية . . إلى الورق . . ورق الصحافة . . ذى المساحات المحددة . . والمعايير الكثيرة التى تحكمه . حاولت ألا يكون الموضوع على طريقة الامتحانات المدرسية . . (أجب عما يأتى) . . حاولت أن يكون (الموضوع الصحفى) فى أقرب صورة إلى (الحوار الواقعى) . . فقد تعلمت أن البساطة فى الكتابة سر النجاح . . وأن الواقع منبع الإبداع . . . وأن الحوار - أى حوار - ينبغى أن يرسم قدر الإمكان صورة واقعية لما حدث بالفعل خلال المقابلة بين الصحفى والمسئول أو الشخص الذى يحاوره بشكل عام . . لإضفاء بعد انسانى . . كم هو ضرورى لإثراء الحوار! كتبت حوارى مع هدى عبد المنعم . . واستأذنت الأستاذ أحمد حسين رئيس القسم فى أن أعرضه مرة أخرى على الأستاذ عبد الوهاب مطاوع . . وبالفعل سلمت الموضوع إلى الأستاذ الكبير ووعد بقراءته . . وخلال تلك الفترة عاد صاحبنا المحامى (الذى كان قد طلب قراءة الموضوع قبل نشره!) للظهور على مسرح

الأحداث من جديد . . حيث اتصل بى متسائلاً عن سبب تأخر نشر الحوار مع هدى، فأخبرته بأن الموضوع مهم ولذا فلابد من مراجعته من جانب رؤسائى فى العمل بدقة . . . . فإذا به يأبى إلا أن يلقى فى وجهى بقنبلة أخرى . . . . حيث قال بضحكة أقرب إلى التهكم . . (ولاّ لازم الجهات الأمنية تراجعه هى كمان؟!) . . رددت عليه هذه المرة بشكل حاسم مؤكداً استحالة خروج أى موضوع قبل نشره من مبنى الأهرام إلى أية جهة أخرى لتقول فيه رأيها . . . وانتهت بيننا المكالمة .

■■■

وافق الأستاذ عبد الوهاب مطاوع على الموضوع بعد أن كتب بيده العناوين . . . وأكد على عدم تغييرها . . . . وتمت مراجعة الموضوع مرة أخرى . . ثم سرعان مادارت المطابع . . لينشر الحوار مع هدى عبد المنعم صباح يوم السبت ١٣ مارس ١٩٩٩ . . وكم سعدت كثيرا بتلقى التهانى من زملاء لى بالجريدة ربما لم يكن بينى وبينهم من قبل سوى علاقة (صباح الخير!) . . وبعد النشر . . فوجئت باتصال هدى مرة أخرى لتشكرنى بشدة . . والواقع أننى ظننت أنها سوف تغضب من الموضوع لتناوله أموراً كثيرة ضدها . . إلا أن شكرها لى ـ كما قالت ـ كان لأننى (لم أكتب على لسانها كلاما لم تقله!) وأننى التزمت بعرض ماجرى فقط . . قلت لنفسى . . أى صحفى هذا الذى يمكن أن يكتب مالم يحدث بحثا عن شهرة أو إثارة؟! إنه فى الحقيقة ليس سوى مجرم فى حق الضمير!

واستمرت اتصالات هدى عبد المنعم بى من آن لآخر بعد ذلك . وكان بعضها غير مبرر أو مفهوم بالنسبة لى . . وقد عرضت على ذات مرة أن ترسل لى هدية عن طريق مندوب لها بالقاهرة . . وعندما رفضت بشكل قاطع بالطبع . . قالت إن الهدية التى كانت تقصدها برواز يحمل آية قرآنية مثلاً!

وفى مرة أخرى عدت إلى منزلى متأخراً فوجدت أمى تقول لى بشىء من السعادة (هدى عبد المنعم كلمتك!) . . وفهمت منها أن حواراً ودياً قد دار بينهما عبرت لها أمى فيه عن أمنيتها بأن (نراها على خير بإذن الله لما ترجع مصر!) . . فطلبت منها على الفور عدم تكرار ذلك أو الدخول فى حوارات معها إذا اتصلت مرة أخرى . . قالت لى (ليه . . . هى مش سددت ديونها . . وخلاص حترجع؟!) . . فأعدت التأكيد عليها دون إبداء أسباب!

مرت الأيام . . واستيقظت ذات صباح على خبر منشور يفيد بأن النيابة العامة قد قررت إحالة هدى عبد المنعم إلى محكمة أمن الدولة العليا . . نعم . . حركت النيابة الشق الخاص بها فى القضية أخيراً . . بعد حوالى ١٥ عاماً من وقوع الجريمة . أما التهم التى نسبتها إليها فمن بينها أنها ارتكبت أفعالاً (خلال الفترة من نهاية عام ٧٩ وحتى بداية ١٩٨٥) منها الحصول على تسهيلات إئتمانية (قروض) من عدة بنوك باستخدام طرق احتيالية من خلال تقديم مستندات مزورة إليها للحصول على القروض بضمان هذه المستندات . . بالإضافة إلى اشتراكها فى تزوير محرر رسمى يتمثل فى ترخيص بناء عقار بشارع الميرغنى . . إلى جانب قائمة طويلة من الاتهامات التى تم تجريمها فى ١٩ مادة من قانون العقوبات(!) إذن فقد اكتشفت النيابة بعد مضى ١٥ عاماً أن هدى كانت قد خالفت ١٩ مادة كاملة من القانون!

بدأت محكمة أمن الدولة العليا نظر القضية . . . وتوالى تأجيلها من جلسة لأخرى . . . وكنت خلال ذلك أتابع باهتمام شديد أنباء هذه الجلسات من خلال زميلى بهاء مباشر الذى تولى متابعة القضية . . . وفى هذه الأثناء اتصلت بى هدى مساء يوم السبت ٢٢ يناير ٢٠٠٠ لتشكرنى على قيامى بنشر خبر عنها يشير إلى أن محكمة جنوب القاهرة قد رفضت طلباً تقدم به أحد البنوك لمطالبتها بمبلغ ٢٢ مليون جنيه ضمن تعاملات مالية سابقة بينهما . . وتحدثت معى عن قضيتها الرئيسية بمحكمة أمن الدولة العليا

وقالت إن من الغريب حقاً أن المستشار رجاء العربى النائب العام السابق قد أصدر قرار إحالتها إلى المحكمة فى آخر يوم عمل له قبل إحالته للتقاعد . . وأضافت أنها سمعت أنه فعل ذلك للتغطية على موضوع موافقته على سفر علية العيوطى سيدة الأعمال المتهمة آنذاك فى قضية نواب القروض الشهيرة للخارج بحجة العلاج إلا أنها هربت ولم تعد (وكان الرأى العام قد ثار وقتها بسبب ذلك) . وفى النهاية كررت هدى ماسبق أن قالته لى أكثر من مرة وهو أنها رغم وجودها بالخارج وعملها على مدى هذه السنين الطويلة إلا أنها لم تواجه هذا النوع من الأحقاد . . . حيث لايوجد هناك سوى المنافسة (قالتها بالإنجليزية)!

ومنذ ذلك الحين توقفت اتصالات هدى عبد المنعم بى . حتى صدر مؤخراً الحكم فى قضيتها يوم ٢٣ أغسطس ٢٠٠٠ ، وقضى بمعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات! اتصلت بصديقنا المشترك (السيد المحامى) لأخبره بالحكم بعد علمى به فى نفس يوم صدوره من زميلى بهاء مباشر وحتى أطلب منه أن تتصل بى مدام هدى مرة أخرى للحصول على تصريحات صحفية منها بعد صدور الحكم . . . إلا أنه قال هذه المرة (إذا اتصلت بى!) .

وبعد فترة إتصل بى وأبلغنى بأنها أخبرته أنها سوف تتصل بى مساء يوم الأحد ٨ أكتوبر . . إلا أنها لم تفعل . . فما الفائدة التى ترجوها ـ الآن ـ من إتصال كهذا ؟! لقد تباعدت المصالح يا سيدتى . . وأصبح الصحفى الشاب عديم الجدوى بالنسبة لك «الآن» . . فقد صدر حكم المحكمة . . ولا فائدة ترجى . . إذن فقد تباعدت المصالح . . لذا . . عادت هدى عبدالمنعم إلى الصمت الطويل !

وأخـــيراً ..
هدر بالمستندات !

مستند (١)

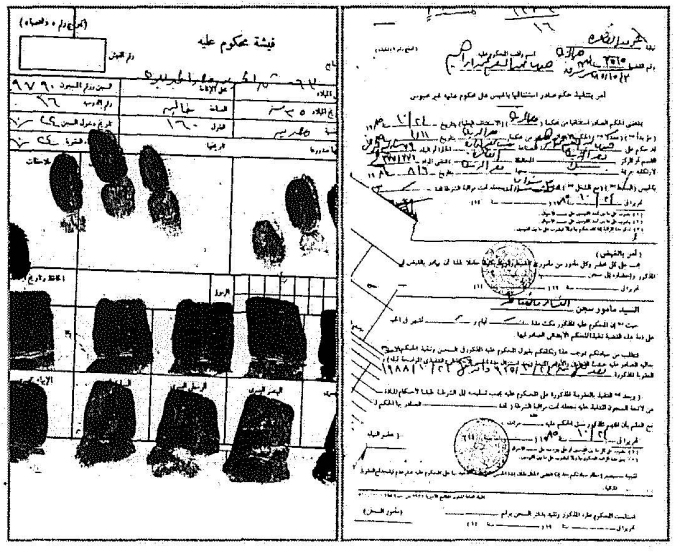

مستند هام ونادر.. يوضح أن هدى عبدالمنعم قد تم إيداعها بالفعل سجن النساء بالقناطر يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٨٥ تنفيذاً لحكم محكمة جنح مستأنف مصر الجديدة بتأييد حبسها لمدة ٣ سنوات مع الشغل فى قضية إصدارها شيك بدون رصيد (وهو نفسه الشيك الشهير موضوع رحلة الإنتربول إلى اليونان)... والمستند عبارة عن أمر من (نيابة شرق القاهرة) إلى السيد مأمور سجن النساء بالقناطر فى ٨٥/١٠/٢ بتنفيذ الحكم الصادر إستئنافياً من محكم مصر الجديدة (الإستئناف العليا) بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢ مؤيداً الحكم الابتدائى الصادر من محكمة مصر الجديدة بتاريخ ١٩٨٥/٤/١١ ضد هدى عبدالمنعم محمد إبراهيم.. الصناعة : رئيس مجلس إدارة.. الحارة أو البلد : ٧٩ ش الميرغنى بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة لإرتكابها جريمة شيك بتاريخ ١٩٨٤/٨/٩، والحكم بالحبس مع الشغل لمدة ٣ سنوات من ١٩٨٥/١٠/٢ حتى ١٩٨٨/١٠/٢٤، وأرفق بالمستند الأول المستند الثانى والذى جاء تحت عنوان (فيشة محكوم عليه) وبه بصمات هدى!!

ورغم أن المفترض رسمياً كان إنتهاء العقوبة فى ٢٤ أكتوبر ٨٨ إلا أن معلوماتنا أكدت خروج هدى من سجن القناطر بعد أيام من دخولها.. كيف خرجت؟! علماً بأن الإجراء القانونى الوحيد الذى يسمح بخروجها فى مثل هذه الحالة هو أن تقدم هدى أو محاميها إشكالاً لوقف تنفيذ الحكم إلى محكمة النقض والتى لاتصدر قراراتها فى مثل هذه الإشكالات إلا بعد فترة ليست قصيرة.. فضلاً عن أنه لم ترد إلينا أية مستندات تثبت تقديم هذا الإشكال إلى المحكمة.... إذن كيف خرجت هدى من السجن؟! الإجابة ببساطة.. هو أن ذلك قد لايكون سوى حلقة جديدة تضاف إلى حلقات مسلسل الغموض حول المرأة الحديدية!!

مستند (٢)

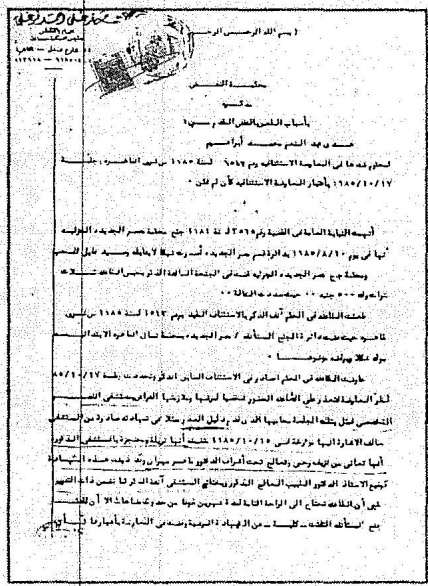

الورقة الأولى من المذكرة التى أعدها محامى هدى للطعن بالنقض فى حكم الحبس الصادر ضدها فى أكتوبر ٨٥، وفيه يعلل عدم حضورها الجلسة التى صدر الحكم فيها بمرضها الشديد وملازمتها المستشفى تحت إشراف الدكتور ماهر مهران والذى أصبح فيما بعد وزيراً للصحة والسكان!!

ويقول المحامى فى المذكرة : (تعذر على الطاعنة (هدى) الحضور شخصياً لمرضها وملازمتها الفراش بمستشفى النصر التخصصى فمثل بتلك الجلسة محاميها الذى قدم دليل العذر ممثلاً فى شهادة صادرة من المستشفى سالف الإشارة إليها مؤرخة فى ١٩٨٥/١٠/١٥ متضمنة أنها نزيلة ومحتجزة بالمستشفى وأنها تعانى من نزيف رحمى وتعالج تحت إشراف الدكتور ماهر مهران وقد ذيلت الشهادة بتوقيع الأستاذ الدكتور الطبيب المعالج المذكور وبخاتم المستشفى آنفة الذكر، كما تضمن ذات التقرير الطبى أن الطاعنة (هدى) تحتاج إلى الراحة التامة لمدة شهرين خوفاً من حدوث مضاعفات إلا أن محكمة الجنح المستأنفة إلتفتت كلية عن الشهادة المرضية).

مستنداً (٣)

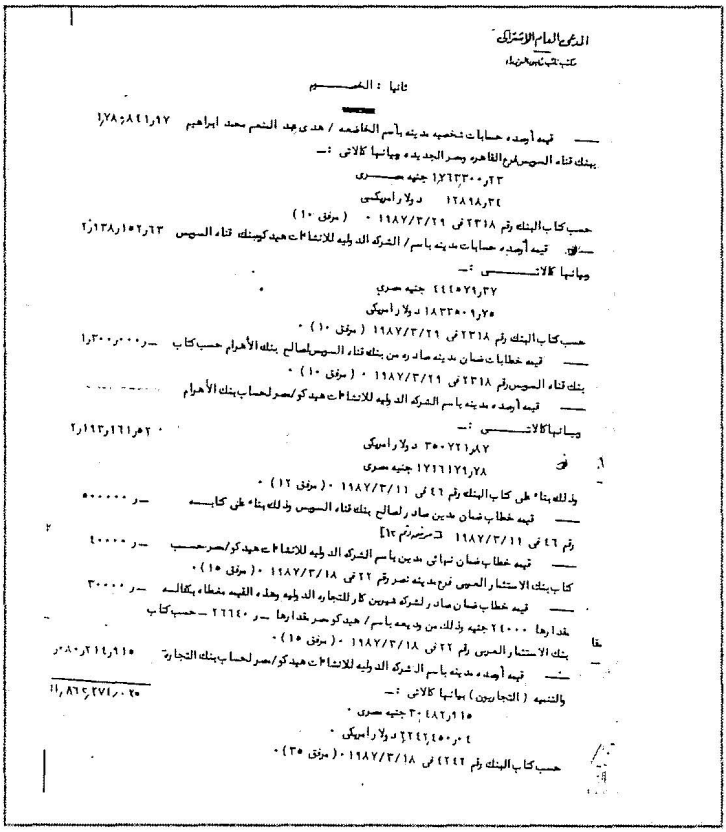

الورقة الأولى من تفصيل الديون الواردة بالمركز المالى لسيدة الأعمال هدى عبدالمنعم بجهاز المدعى العام الإشتراكى بعد فرض الحراسة على أموالها، وتوضح تفاصيل ديونها لبعض البنوك الدائنة لها وهى (قناة السويس والأهرام والأستثمار العربى والتجارة والتنمية (التجاريون)... وقد بلغت القيمة الإجمالية للديون الواردة بهذه الورقة فقط من مركزها المالى ١١ مليوناً و ٨٦٢ ألفاً و ٣٧١ جنيهاً!!

مستنداً (٥)

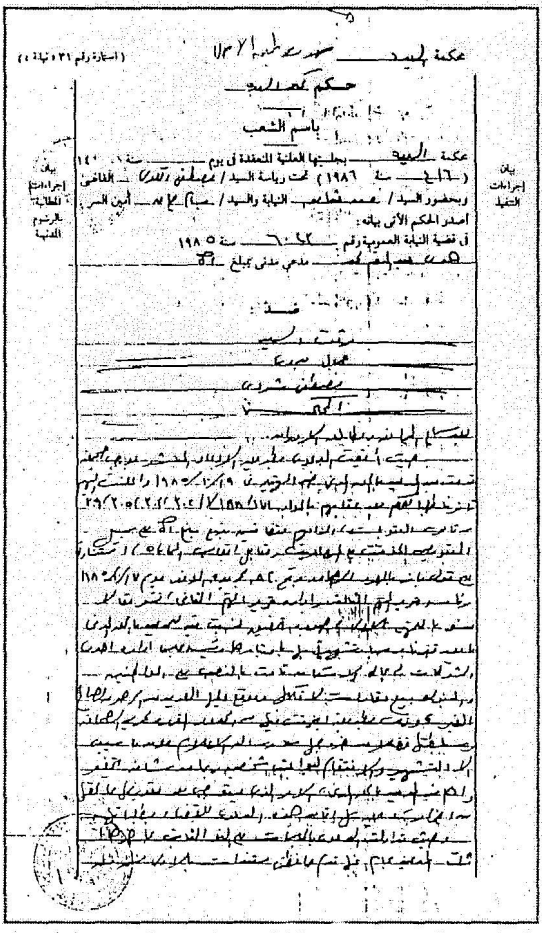

صورة حكم محكمة جنح السيدة فى قضية كانت هدى عبد المنعم قد أقامتها ضد الأستاذين مصطفى شردى رئيس تحرير جريدة الوفد آنذاك وجمال بدوى مدير التحرير والسيدة ميرفت السيد المحررة بالجريدة بسبب نشر تحقيق صحفى يوم ١٩٨٥/١٠/١٧ إعتبرته هدى سبا وقذفاً فى حقها.. إلا أن المحكمة رفضت القضية وصدر حكمها المشار إليه فى ٦ أبريل ١٩٨٦.

مستنداً (٤)

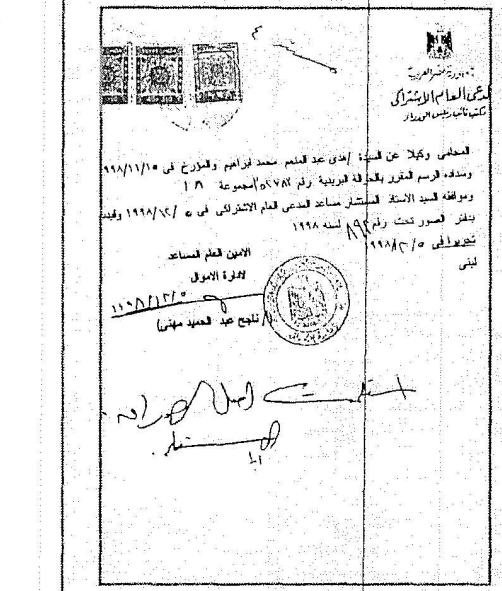

جمهورية مصر العربية
المدعي العام الاشتراكي
مكتب نائب رئيس الوزراء

المحامي وكيلا عن السيد/ هدى عبد المنعم محمد ابراهيم والمؤرخ في ١٩٩٨/١١/١٠ وموقعه الرسم المقرر بالدولة البريدية رقم ٥٧٨٧ المجموعة ١٨
وموافقه السيد الاستاذ المستشار مساعد المدعي العام الاشتراكي في ٥ /١٢/ ١٩٩٨ وقيد بدفتر أصور تحت رقم ١٩٩٢ لسنه ١٩٩٨
تحريرا في ٥ /١٢/ ١٩٩٨
لبنى

الامين العام المساعد
لادارة الاموال
نائج عبد الحميد مهنا

جمهورية مصر العربية
المدعي العام الاشتراكي
مكتب نائب رئيس الوزراء

شهـــــــــادة

بالاطلاع على جدول فضايا محكمة القيم تبين ان الدعوى رقم ٢٠ لسنه ١٧ مقيدة ضد الشركة الدولية للاستثمارات هدى عبد المنعم محمد ابراهيم والمرتن وقد اقيمت محكمة القيم بعرض الحراسة على اموالهم بجلسة ١٩٨٧/٧/١١ كما قضت المحكمة بجلسة ١٩٩٨/ /١ بانهاء الحراسة على اموالهم ورفض طلب المصادرة .

وكان قرض الحراسة على الشركة المذكورة قام المبلغ بصرف مقسمه ١٠٠ نقدا من الدين المحقق لبنك التمويل المصرى والسعودى "الاهرام سابقا" يمثل ٧٥ قرشا و ٤٢٢ و ١٧٦ ١ فقط مليون ومائه ستة وسبعون الف واربعمائه واثنان وعشرون جنيها وخمسه وسبعون قرشا وكذلك صرف مقسم ١٠٠% نقدا من الدين المحقق لبنك التجاره والتنميه يمثل ٥٨٢ و ٣٦٤ ٢ جنيه فقط مليونان وثلاثمائه واربعه وستون الف وخمسمائه واثنين وثمانون جنيها وتم صرف مقسم ١٠٠% نقدا من الدين المحقق لبنك القاهره العربى يمثل ١٨٤ و٠٢٨ ١جنيه فقط مليونان ومائه وعشرين الف ومائتين واربعه واثنين وثمانين جنيها وتم صرف مقسم ١٠٠% نقدا من الدين المحقق لبنك مصر العربى الافريقى يمثل ٧٦٣ و٥٣٠ جنيه خمسمائه وثلاثون الف وسبعمائه وثلاثه وعشرون جنيها وتم صرف مقسم ١٠٠% نقدا من الدين المحقق لبنك القاهره وباريبا يمثل ٨٧ و٢٨٤ جنيه مائتان واربعه واثنان فقا وخمسمائه سبعه وثمانون جنيها وخمسة مليم صرف مقسم ١٠٠% نقدا من الدين المحقق لبنك القاهره المركز الرئيسى يمثل ٦٥٣ و٩٦٧ ٢٠ جنيه مليون وتسعمائه سبعه وستون الف وستمائه ثلاثه وخمسون جنيها وسبعون قرشا وتم صرف مقسم ١٠٠% نقدا من الدين المحقق لبنك قناة السويس يمثل ٢٢١ و ١٧٥ ٥ خمسة مليون ومائة خمسه وسبعون الف ومائتان واحد وعشرون جنيها

المحامين المقبولين
[illegible]

وقد اعطيت هذه الشهادة بناء على طلب المنعم من السيد/ ابراهيم محمد ملحم

شهادة صادرة من جهاز المدعى العام الإشتراكى بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٨ بعد رفع الحراسة عن أموال هدى عبدالمنعم لسداد ديونها وإغلاق ملفها.. وتوضح ماتم سداده للبنوك الدائنة لها كالتالى:

- مليون و ١٧٦ ألفاً و ٤٢٢ جنيهاً و ٧٥ قرشاً لبنك التمويل المصرى والسعودى (الأهرام سابقاً) بنسبة ١٠٠٪ من مديونيته.
- مليونان و ٣٦٤ ألفاً و ٥٨٢ جنيهاً لبنك التجارة والتنمية بنسبة ١٠٠٪ من مديونيته.
- مليونان و ٢٨ ألفاً و ١٨٤ جنيهاً و ٨٨ قرشاً للبنك العقارى العربى بنسبة ١٠٠٪ من مديونيته.
- ٥٣٠ ألفاً و ٧٢٣ جنيهاً لبنك مصر العربى الأفريقى بنسبة ١٠٠٪ من مديونيته.
- ٢٨٤ ألفاً و ٥٨٧ جنيهاً لبك القاهرة وباريس بنسبة ١٠٠٪ من مديونيته.
- مليون و ٩٦٧ ألفاً و ٦٥٣ جنيهاً و ٧٠ قرشاً لبنك القاهرة (المركز الرئيسى) بنسبة ١٠٠٪ من مديونيته.
- ٥ ملايين و ١٧٥ ألفاً و ٢٢١ جنيهاً لبنك قناة السويس بنسبة ١٠٠٪ من مديونيته.

مستنداً (٦)

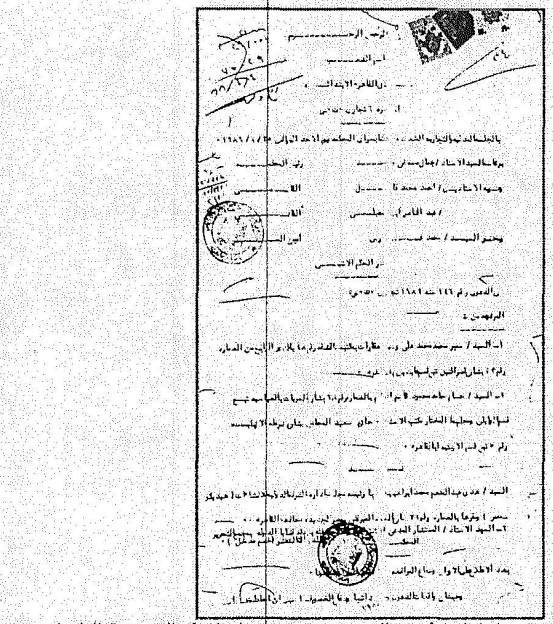

قصةُ هذا المستند قديمة.. بل لعلها أقدم القصص فى مشوار المرأة الحديدية الطويل، وتعود القصة - أو القضية - إلى عام ١٩٨٢ عندما قرر شخصان إقامة دعوى قضائية ضد هدى عبدالمنعم للمطالبة بباقى عمولتهما القانونية على قيامهما بشراء ٣ قطع أراضى بكورنيش النيل بالمعادى لشركة (هيديكو - مصر)، وكان المبلغ الذى طالبا به يزيد على مائة ألف جنيه، وظلت القضية متداولة أمام محكمة شمال القاهرة التجارية لسنوات حتى صدر الحكم بفرض الحراسة على أموال هدى من محكمة القيم عام ١٩٨٧.. وبعدها قررت المحكمة التجارية إيقاف نظر القضية لحين الفصل النهائى فى قضية الحراسة.. وذلك وفقاً للقانون.. حيث ينص قانون تنظيم فرض الحراسة على وقف السير فى أية دعاوى قضائية ضد الشخص الخاضع للحراسة لحين إنتهائها (أى الحراسة) .. هذا هو القانون فى وطننا.. وبموجب هذا القانون قررت المحكمة التجارية فى جلستها التى إنعقدت بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٩ (والتى يشير إليها المستند المذكور) وقف الدعوى تعليقاً لحين إنقضاء الحراسة على هدى !! الرجلان صاحبا القضية لم يكن بوسعهما التقدم إلى جهاز المدعى العام الإشتراكى خلال فترة الحراسة للمطالبة بأية أموال لهما.. والسبب ببساطة.. هو أن مديونيتهما مازالت محل نزاع قضائى أى أنها ليست ثابتة نهائياً.. وهكذا.. وبعد أن إنتهت الحراسة فى شهر يونيو عام ١٩٩٨ قام حسام قاسم أحد الرجلين بتقديم طلب إلى المحكمة التجارية لتجديد القضية.. وفقا للقانون.. وتم بالفعل قبول الطلب.. وعاودت المحكمة نظر القضية من جديد.. ولازالت الدعوى متداولة حتى الآن ولازال الرجلان ينتظران باقى العمولة منذ ١٨ عاماً.. وهذا هو القانون!

مستنداً (٧)

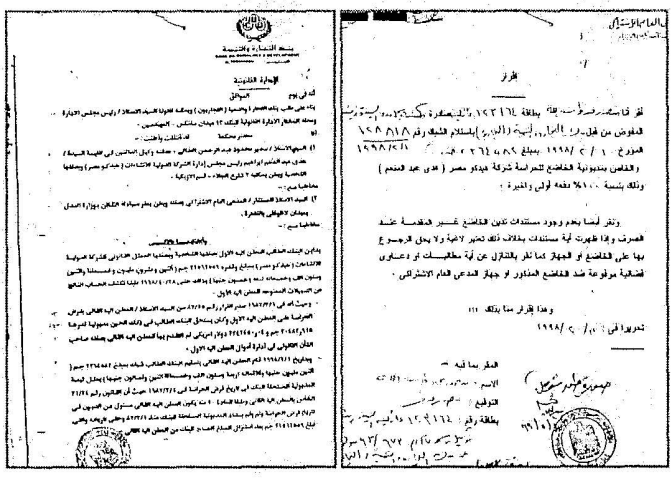

التعجب .. الإندهاش.. وربما الضحك..... ذلك هو ما لانملك غيره فى بعض الأحيان عند التأمل فى أمور البشر فى هذا الوطن!

بإختصار ودون مقدمات.. المستند الأول هو، إقرار من جانب منصور محفوظ سعد الله بطاقة عائلية رقم ١٢٣١٦٤ صادرة من مكتب سجل مدنى السيدة زينب.. المفوض من قبل بنك التجارة والتنمية (التجاريون) بإستلاك الشيك رقم ١٢٨٨١٨ المؤرخ فى ١٩٩٨/٢/١ بمبلغ مليونين و٣٦٤ ألفاً و ٥٨٢ جنيهاً والخاص بمديونية الخاضع للحراسة شركة هيديكو مصر (هدى عبدالمنعم) وذلك بنسبة ١٠٠٪ دفعة أولى وأخيرة.... ويقر المذكور أيضا بعدم وجود مستندات تدين الخاضع (أى هدى) غير المقدمة عند الصرف وإذا ظهرت أية مستندات بخلاف ذلك تعتبر لاغية ولايحق الرجوع بها على الخاضع أو جهاز المدعى الإشتراكى... كما يقر بالتنازل عن أية مطالبات أو دعاوى قضائية مرفوعة ضد الخاضع المذكور أو الجهاز.. ثم وقع الأستاذ منصور المفوض من البنك أمام ممثل جهاز المدعى العام الإشتراكي، وكتب بالطبع رقم توكيله من البنك....

حتى الآن .. مفيش مشكلة!

المستند الثانى.. صورة دعوى قضائية قام البنك نفسه (التجارة والتنمية) برفعها

فى شهر فبراير عام ٩٩. أى فى الشهر التالى مباشرة لتوقيع الإقرار (راجع المستند الأول) ضد جهاز المدعى لعام الإشتراكى بصفته الحارس على أموال هدى عبدالمنعم للمطالبة بمبلغ ٢٢ مليون و ٥٦٢ ألفا و٥٥٩ جنيهاً من أموالها، وذكر أن المبلغ يمثل قيمة المستحق للبنك على هدى بدءاً من ١٩٨٧/٣/١ تاريخ التحفظ على أموالها حتى يوم إقامة الدعوى.. أى أنه قام بضم الفوائد على مدى ١٢ عاماً إلى أصل المديونية وعاد للمطالبة بها بعد شهر واحد من تقديم الأقرارللجهاز! وعلى مدى عدة جلسات .. نظرت المحكمة القضية .. وإجراءات.. ومستندات.. ومحامون يذهبون ويعودون .. وأخيراً.. وبعد عشرة أشهر..... قررت المحكمة بالطبع رفض طلب البنك.... بس خلاص!

ألم أقل لك أنك ... قد تتعجب؟! أو

تندهش؟! أو تضحك؟!

إضحك ياعم..

لكن .. حاول بعدها أن تفكر!

الفهـــرس

المقدمة

1 الفصل الأول (قبل البداية !)

2 الفصل الثانى (الطريق إلى هدى)

3 الفصل الثالث (رنين الهاتف!)

4 الفصل الرابع (.. داخل قفص الاتهام)

5 الفصل الخامس (الابتسامة... والدرس)

6 الفصل السادس (.. ودار شريط التسجيل)

7 الفصل السابع (الصمت الطويل!)

8 (واخيراً .. هدى بالمستندات)

رقـــم الايـداع

١٦٩٧٦ / ٢٠٠٠

المؤلف:

- محمد شعير
- من مواليد: ١٩٧٤/٥/١م الدقى الجيزة
- صحفى بجريدة الأهرام
- حاصل على بكالوريوس الإعلام قسم الصحافة ١٩٩٤